جامعة الجزائر "3"

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي و الإداري

# محاضرات في

# العلاقات الاقتصادية و المالية الدولية

مطبوعة جامعية من إعداد الدكتورة :

بوعقاش فريدة/حرم بلطاس

السنة الجامعية

2018-2017

**الفهرس**

## المحور الأول

ا-ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية

1. مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية

1.1.مجال تجارة السلع.1 مجال تجارة الخدمات.

3.1.مجال تبادل رأس المال النقدي.

**II-المحور الثاني**

-أوجه الاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الخارجية و الداخلية:

**1..صعوبة تنقل عنصري العمل و رأس المال من دولة إلى أخرى**

**2. اختلاف العملات و النظم النقدية.**

**3. اختلاف السياسات القومية.**

## ا1-المحور الثالث

**أهم عوامل نشوء العلاقات الاقتصادية الخارجية:**

**1-توزيع الموارد الطبيعية**

**2-التفاوت في عرض العمل ورأس المال**

**3-الاكتشافات الجغرافية و تطور أساليب النقل**

**4-تكاليف النقل**

**5-توافر التكنولوجية الحديثة**

**1-توزيع الموارد الطبيعية :**

## IV-المحور الرابع

## مراجعة أهم النظريات المفسرة للتبادل الدولي

**-أهم النظريات الكلاسيكية لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي**

**1. نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث**

**2.نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو**

**3. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل**

**-النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية**

**1.النظرية السويدية لهكشر-اهلين**

**2. النظرية في التطبيق ( لغز ليون تييف )**

**2. 1. انتقادات بيتر كنين**

**3. نظرية ليندر لتفسير التبادل الدولي**

**4. نظرية ليندر (توفير أو عدم التوفير )**

**5. نظرية التبادل اللا متكافئ لإيمانويل و أرغيري**

## 5-المحور الخامس

- **ملامح و خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة في اطار النظام الدولي الجديد :**

1. **إعادة توزيع قوي بين أطراف التبادل الدولي**
2. **التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية**
3. **ظهور أنماط جديدة بين تقسيم العمل الدولي**
4. **الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين مختلف دول العالم**
5. **ثورة المعلومات و التكنولوجيا و ما نتج عنهما من تعميق لظاهرة عالمية او اقتصاد (العولمة).**
6. **تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات**
7. **تزايد التكتلات الاقتصادية و الترتيبات الإقليمية الجديدة**
8. **تنامي دور المؤسسات العالمية في إدارة الشؤون النقدية والمالية و التجارية للاقتصاد العالمي.**
9. **اتساع دائرة المشروطية المرتبطة بالتمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية.**
10. **بروز ملامح هيكلية جديدة مميزة خاصة بتنظيف مستويات التقدم والتخلف.**

محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية

## **المحور الأول**

### ا-ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية

تتناول العلاقات الاقتصادية الدولية دراسة كافة المعاملات الاقتصادية التي تتضمن عبور الحدود الوطنية.

-وقد بدأت هذه الدراسة في احتلال مكان متميز في الأدب الاقتصادي منذ بداية تكون علم الاقتصاد على يد كتاب المذهب التجاري في القرن ال 17 م. ومن بعدهم قام الاقتصاديون بتخصيص أبواب في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية.

-أما في العصر الحديث فقد أصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الاقتصاد العالمي أو العلاقات الاقتصادية الدولية التي أصبحت حقيقة اقتصادية واضحة قابلة للتغيير من وقت إلى آخر،بتغيير الأوضاع و الضر وف التي تمر بهامختلف الاقتصاديات القومية.

-لذا أصبحت الرغبة في تنظيمه تتزايد في العصر الحديث و بدأ ذلك منذ الكساد الكبير الذي حدث في أوائل الثلاثينات[1]كأن تقوم كل دولة بمكافحة البطالة بداخل حدودها و إقامة حواجز جمر وكية من أجل الاحتفاظ بالسوق الوطنية لمنتجات مشروعاتها و عزل الاقتصاد القومي عن الخارجي بواسطة مختلف أساليب السياسة النقدية و التجارية.

-من جهة أخرى تسببت الحرب العالمية الثانية في ازدياد وعي دول الحلفاء بأهمية الرخاء الاقتصادي لكافة دول العالم و التجارة الدولية لعالم ما بعد الحرب و ضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أقصى مدى مستطاع. وهكذا شهد العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية أكبر تنظيم حدث في التاريخ لشؤون الاقتصاد الدولي ،فقد تعددت المنظمات التي

[1]-the big crash of 1929.

أنشئت من أجل تنظيم هذا الاقتصاد و تدعيمه و تنميته في مختلف المجالات –( سلع ،خدمات، رؤوس الأموال)–سواء تعلق الأمر بتسهيل تبادل السلع و الخدمات ما بين مختلف الدول ،أو بتسهيل إجراءات المدفوعات الناتجة عن هذه المبادلات؛أو بتنمية الاستثمارات الدولية أو بإنشاء مجموعات اقتصادية تتكون كل مجموعة منها من عدد من الدول أو الاقتصاديات القومية المتجانسة،أو بالاهتمام بمشكلات النمو و التخلف و الاستقرارالاقتصادي للبلدان المتخلفة[2].

1. مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية

تتعدد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين دول العالم تعددا هائلا في وقتنا الحاضر ،وتقع هذه العلاقات بمعنى واسعفي ثلاثة مجالات:

1.1.مجال تجارة السلع.

2.1.مجال تجارة الخدمات.

3.1.مجال تبادل رأس المال النقدي.

**1.1.مجال تجارة السلع:**

عادة ما يطلق على مجال تجارة السلع ،بمجال التجارة الخارجية,ويشمل السلع بمختلف أنواعها. و تحمل كل سلعة داخل هذه المجموعات الرئيسية رقما دوليا يميزها عن غيرها أثناء التبادل الدولي،كما تتفاوت قدرة الدول على الإستراد تبعا للعديد من العوامل أهمها القدرة المالية للدولة وحيازتها على النقد الأجنبي القابل للوفاء بالالتزامات الدولية ،و قدرة جهازها

[2]-UNCTAD(United Nations Conference on Trade And Development), IMF(International Monetary Fund),WB(word Bank),WTO( World Trade Organisation).

الإنتاجي في تلبية احتياجاتها المحلية من السلع التي تحل محل الواردات إلى غير ذلك من العوامل التي تحدد حجم الإستراد في هذه الدول[3].

وعادة ما يطلق على مجموعة الدول النامية أنها **حساسة للواردات** بمعنى أنها بحاجة إلى كثير من السلع المستوردة لإشباع حاجة سوقها المحلي و ذلك نظرا لضعف جهازها الإنتاجي في استغلال مواردها المتاحة من ناحية،ومن ناحية أخرى، ترجع هذه الحساسية إلى عدم وجود المواد الطبيعية اللازمة لإنتاج السلع المماثلة للسلع المستوردة.

-كما تتفاوت قدرة الدول على الإستراد ،تتفاوت قدرتها أيضا على التصدير.

-فتباعا للموارد المتاحة في دولة من الدول و قدرة الجهاز الإنتاجي فيها على استغلال هذه الموارد يتحدد حجم و نوع السلع التصديرية في هذه الدولة،هذا بالإضافة إلى السياسات التي تتخذها بشأن الإستهلاك المحلي لهذه السلع التصديرية،و الفائض القابل للتصدير و مدى قدرة الدولة على فتح أسواق خارجية لصادرتها،ومدى علاقتها الاقتصادية مع دول العالم المستوردة لهذه السلع،إلى غير ذلك من العوامل التي تحدد قدرة الدولة على التصدير.

-فحجم الصادرات يفصح عن قدرة الدولة و ثقلها بين دول العالم في هذا المجال ،و الملاحظفي الميدان أن الدول الصناعية تعتبر من الدول الرائدة في التصدير،بينما تتراجع غالبية الدول النامية في هذا المجال ،بحيث نجد أن أغلب صادراتها تعتبر من السلع الأولية الزراعية أو الإستراتيجية التي تنخفظ عادة أسعارها بالنسبة لأسعار السلع الصناعية،بالإضافة إلى استمرار التطور الذي يهدف إلى التقليل من استخدام المواد الأولية في مجالات الإنتاج[4].

3-د.عادل أحمد حشيش،**العلاقات الإقتصادية الدولية**،دار الجامعة الجديدة للطبع و النشر والتوزيع،الإسكندرية،2005.

4-exemple du bio éthanole qui peut remplacer le carburant dans plusieurs cas et ce n'est pas polluant comme son nom l'indique.

لذا نجد أن معظم الدول النامية تسعى إلى تصحيح هياكلها الإنتاجية لتغذي قدرتها التصديرية و تحاول أن توازن مع مصالحها الخارجية لتسهيل مهمة تصريف سلعها في السوق العالمية.

**2.1 مجال تجارة الخدمات:**

كان هذا المجال يدرس في مجال تجارة السلع و لم تستخدم الكتابات الاقتصادية في فرع العلاقات الاقتصادية الخارجية تعبير تجارة الخدمات بصفتها المنفردة عن تجارة السلع إلا في أواسط السبعينات ولم يتوسع فيه إلا في أواخر الثمانينات بعد **الدعوة العالمية لتحرير هذه التجارة من القيود التي تعترض انسيابها بين دول العالم** و بمعنى واسعتشمل تجارة الخدمات كل ما يقدم لخدمة السفر و النقل و الخدمات الأخرى التي يصعب حصرها فعلى سبيل المثال تشمل هذه التجارة : السياحة ،خدمات التامين و المصارف ،النقل البحري،النقل الجوي، المواصلات السلكية و اللاسلكية، الإعلام و الترجمة،خدمات الحاسوب وحقوق المؤلف و الخدمات المهنية التي تشمل على سبيل المثال : المحماة ،الاستشارات الطبية ،الهندسية ، القانونية، المحاسبية و المراجعة و غيرها.هذا بالإضافة إلى التعليم و التمريض و تدفق المعلومات إلى غير ذلك من الخدمات .

3.1-**مجال تداول رأس المال النقدي:**

وهو ما يعبر عنه بحركة رؤوس الأموال القصيرة و الطويلة المدى ،كما هنالك فرق بين رأس المال بمعناه العيني و معناه النقدي،حيث يعني رأس المال العيني مجموعة من آلات و معدات... إلخ ،مما يدخل في المجال السلعي السابق،أما رأس المال النقدي يعبر عن انتقال و حركة نقد من دولة إلى أخرى التي تتم تقليديا عبر البنوك و المؤسسات المالية الدولية.

## II-المحور الثاني

-أوجه الاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الخارجية و الداخلية:

يتضح مما تقدم أنّ العلاقات بين الدوّل في المجالات الثلاثة ( التجارة السلعية،الخدمتية،و حركة رأس المال و التي تشكل في مجموعها العلاقات الاقتصادية الخارجية التي تتشابه من الناحية المادية بالانتقال و الحركة داخل حدود الدولة الواحدة. إلا أنّ محور دراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية يختلف عن النظريات التي تحكم و تواجه مشاكل الاقتصاد المغلق و التي تدور حول الأصول الاقتصادية العامة في الإنتاج و الاستثمار و الاستهلاك و التوزيع و الأجور و الأسعار و غيرها من أصول تحكم العلاقات الاقتصادية الداخلية، و الفرق أو الاختلاف يكمن في النقاط التالية :

**1..صعوبة تنقل عنصري العمل و رأس المال من دولة إلى أخرى**

**2. اختلاف العملات و النظم النقدية.**

**3. اختلاف السياسات القومية.**

**1.1. عنصر العمل الإنساني**

**..صعوبة تنقل عنصري العمل و رأس المال من دولة إلى أخرى**

يمكن ارجاع الجمود النسبي في قابلية العمل للانتقال من بلد إلى آخر إلى مجموعة من الأسباب منها الشخصية و منها الموضوعية كاختلاف اللغات ، العادات، التقاليد و المهارات الوظيفية و عدم الرغبة في ترك الروابط العائلية و الإجتماعية، ارتفاع نفقات السفر بالإضافة إلى القيود التي تفرضها الدول فيما يتعلق بهجرة العمال إليها.

**2.1. أما فيما يخص عنصر رأس المال**

فإنه يعتبر أكثر قدرة على التنقل من العمل كونه يلقى ترحيبا من الدوّل التي ينتقل إليها،و لكن من جهة أخرى قد تضع الدولة قيودا قانونية على تحركات رؤوس الأموال منها إلى الدول الأخرى كالتخوّف من عدم الإستقرار السياسي ، و الجهل بعوائد الإستثمار في دولة أجنبية أو الحوف من التأميم و غير ذلك من العوامل الأخرى (كتجميد الحسابات مثلما حدث في 11 سبتمبر 2001،للدول المشتبه فيها في العدوان على المركز التجاري بنيويورك، أو كما حدث للعراق لما اتهمت بحيازتها للأسلحة النووية.....إلخ )

**2. اختلاف العملات و النظم النقدية**

تتم تسوية المعاملات التجارية المحلية بعملة نقدية واحدة ، مثل الدينار الجزائري داخل حدود الجزائر ،و تستعمل أجزائه الورقية و المعدنية في إتمام هذه التسوية كما أن لكل دولة تشريعها النقدي الوطني.

–و لكن في المعاملات الدولية يجب تحويل الدينار الجزائري إلى عملة الدولة المتعامل معها حتى يمكن شراء السلع و الخدمات منها ،وهنا من الضروري أن يتوسط وسيط بين العملتين لتقييم كل واحد منها و المتمثل في سعر الصرف.

–وهناك مشكلة أخرى و هي أنّ عملات بعض الدول مثل الدول النامية أو الأقل تقدما تكون غير قابلة للتحويل بالنسبة للعملات الدولية، يضاف إلى ذلك مختلف السياسات التي تتبعها مختلف الدول فيما يخص النقد و الصرف الأجنبي كي تؤثر في عرض الصادرات أو الطلب على الواردات.

وهذا الإختلاف في السياسات في نظر بعض الاقتصاديين هو الذي يميز التجارة الدولية عن التجارة المحلية وليس مجرد اختلاف العملات الوطنية للدول المختلفة.

**3-اختلاف السياسات القومية**

علاوة على اختلاف**النظم الاقتصادية** بين الدوّل، فإنّ التباين يكون بصورة أكثر وضوحا بالنسبة **للسياسات الوطنية** لهذه الدول ، فالدول تختلف من حيث **نظمها الضريبية و قوانينها الإجتماعية** الخاصة بالتعليم و الصحة و الأطر المؤسسية للصناعة و الخدمات و تنظيم العمل و نقابات العمل وغير ذلك من الأجهزة و الهيئات التي تنظم النشاط الإقتصادي فيها ؛ فكثيرًا ما تتعارض أهداف السياسات الدولية في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية و تكون أكثر حدة بين الدول منها داخل حدود الدولة الواحدة.

و أيا كان الغرض من تقييد التجارة الخارجية فإنّ الهدف الرئيسي لها هو تغليب المصلحة القومية على مصالح الدوّل الأخرى في العالم بينما الهدف من القيود و السياسات الداخلية هو تغليب مصلحة الاقتصاد القومي ككل و ليس جزء منه،و على حد تعبير **فريدريك ليست "" أنّ التجارة المحلية تكون فيما بيننا ، أما التجارة الخارجية تكون بيننا و بينهم""**[5].

## II-المحور الثالث

**أهم عوامل نشوء العلاقات الاقتصادية الخارجية:**

**1-توزيع الموارد الطبيعية؛**

**2-التفاوت في عرض العمل ورأس المال؛**

**3-الاكتشافات الجغرافية وتطور أساليب النقل؛**

**4-تكاليف النقل؛**

**5-توافر التكنولوجية الحديثة.**

[5]-Friedrich List : est un economiste allemand.Critique d'Adam Smith,il étaiy partisant et théoricien du « protectionisme éducateur ».

**1-توزيع الموارد الطبيعية:**

قد تؤدي الظروف الطبيعية السائدة في دولة ما إلى أن تتخصص في إنتاج بعض المواد الأولية أو الزراعية أو الصناعية.

فبعض الدول قد تنفرد بتوافر مواد خام في باطن أرضها كالبترول في بعض الدول العربية مثل الجزائر و السعودية و العراق و الكويت وليبيا و أمريكا اللاتينية مثل فنزويلا و الإكوادور و المكسيك مع العلم أنّ هذه الأخيرة لا تنتمي إلى منظمة الأوبك.....الخ أو الحديد في كل من ألمانيا، الصين و اليابان.....الخ.

كما أنّ بعض الدول تمتاز بأراضي خصبة ومناخ ملائم وكمية مياه مناسبة للري ومن ثم فإنّ هذه الدول تتخصص في إنتاج بعض المنتجات الزراعية كتخصص البرازيل مثلا في إنتاج البن و القصب السكري و اندونيسيا في إنتاج المطاط.....الخ.

**2-التفاوت في عرض العمل و رأس المال**

لا يتحدد نوع الإنتاج الذي ستتخصص فيه دولة ما على أساس مواردها الطبيعية فحسب و لكن أيضا على أساس المعروض من اليد العاملة و رأس المال في هذه الدولة.

فبعض الدوّل قد توجد لديها وفرة في العمل مثل الدول النامية المزدحمة بالسكان في حين لا يوجد لديها رأس المال اللازم للصناعة. في مثل هذه الحالات نجد أنّ هذه الدوّل تتجه إلى إنتاج الصناعات الخفيفة،وعلى العكس قد يقل عرض العمل في بعض الدوّل الأخرى عن المطلوب في حين يزيد عرض رأس المال في الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية،المملكة المتحدة و ألمانيا،و عندئذ ستتجه مثل هذه الدوّل إلى الصناعات الثقيلة و الخفيفة على السواء وستنتج سلعا ضخمة **غالية الثمن** كالآلات ، السفن، الطائرات، و السيارات.....الخ.

**3- الاكتشافات الجغرافية و تقدم أساليب النقل**

أدت الاكتشافات الجغرافية إلى قدرة أسواق الدوّل الصناعية على تصريف الفائض من إنتاجها و تصديره إلى هذه المناطق الجديدة بأسعار باهظة،في مقابل الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعات الناشئة فيها،بأسعار رخيصة،و بالخصوص الدوّل التي استعمرت في الماضي أصبحت تابعة لهذه الدوّل الصناعية الكبرى،في ضوء علاقات تبادل غير متكافئ مع البلدان النامية. ساعد على تطور التجارة في السلع و الخدمات التقدم الهائل الذي طرأ على أساليب النقل البري و الجوي و إمكانية تلبية حاجة الأسواق بحجم كبير و في الوقت المحدد فضلا على أنّ تأمين طريق النقل أدى إلى استمرارية ربط هذه الأسواق ببعضها البعض بصفة منتظمة و مستقرة.

**4-تكاليف النقل**

من المعروف أنّ تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة،إذ إنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج و من ثم إلى الثمن . و على ذلك فالدولة التي تستطيع إقامة بعض صناعاتها بالقرب من السواحل و الموانئ يمكنها توسيع نطاق تصريف تصريف منتجاتها عن دولة لا تتهيأ نفس الظروف ،ذلك أن تكاليف النقل البحري أو النهري تقل كثيرا عن تكاليف النقل الجوي أو البري. و لا شك أنّ لذلك أثره على التخصص،لأنّ المنتجينإلى التخصص في إنتاج السلع التي يستدعي نقلها لمسافات طويلة أو التي تنخفض تكاليف نقلها إلى الأسواق .

مثال على ذلك : الفحم الذي يفقد جزء من وزنه أثناء عملية النقل

**5-توافر التكنولوجية الحديثة**

و المقصود بذلك هو أنّ الدولة التي هي سباقة في استحداث التكنولوجيا الجديدة(سواء عن

طريق الاختراع أو الابتكار) تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع و معدات إنتاجية غالية الثمن و على جانب كبير من التعقيد الإنتاجي و مثل هذه السلع قطعا لا تكون موجودة في الدول الأخرى على الأقل في فترة ظهورها و من ثم تقبل هذه الأخيرة على اقتنائها. فالسلع الجديدة التي تنتج بواسطة التكنولوجيا الحديثة في كل من أمريكا و بريطانيا و ألمانيا و روسيا وفرنسا.....الخ تشكل عماد تجارتها الدولية .

و خلاصة القول أنّ هذه العوامل المذكورة سابقا عموما من الممكن أن تكتسب وليست حكرا على دولة دون أخرى.

## IV- المحور الرابع

**مراجعة أهم النظريات المفسرة للتبادل الدولي بايجاز**

**مقدمة**

يقوم التبادل أساسا على مبدأ التخصص الدولي ،حيث تتخصص كل دولةفي إنتاج سلعة أو مجموعة معينة من السلع و تبادلها مع غيرها من الدوّل. وهذا التبادل يرجع إلى عدة عوامل مختلفة،بعضها جغرافي يتعلق بالبيئة الطبيعية،و بعضها متصل بمراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها البلاد و بالإطار السياسي و الاجتماعي الذي تعيش فيه.

-و الهدف من دراسة نظرية التبادل الدولي ،هو تتبع مراحل تطورها و كذا تتبع الأفكار ، التي قدمت بهدف الوصول إلى تفسيرات أكثر قبولا و واقعية لأنماط و معدلات التبادل الدولي.

-و تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل نظرية التجارة الدولية إذ نشأت إثر جدال و مناقشات التي وقعت بين المذهب التجاري و الليبرالي.

–و تتلخص أراء الميركانتليين في أنّ ثروة الدولة تقاس كما تقاس ثروات الأفراد،بما لديها من نقود ،من ذهب و فضة و الوسيلة الرئيسية للحصول على هذه المعادن النفيسة للدولة التي لا تمتلك مناجم ذهب و لا فضة هي التجارة الخارجية.–فتحقيق الفائض يسمح بتدفق الذهب و الفضة و زيادة ثروة الدولة،و بالتالي زيادة قوتها في مواجهة الدوّل الأخرى ، فهذه الأفكار حول التجارة الخارجية بدأت تتلاشى في نهاية القرن الثامن عشر ليحل محل المذهب الميركانتيلي، المذهب الليبرالي . فحسب هذا المذهب يمكن لكل الدوّل أن تستفيد من التخصص و في آن واحد عكس ما يؤمن بهالميركانتليون.[6]

–فإنّ ميزان التبادل الخارجي يجب أن يكون غير متوازن مع ضرورة أن يكون اختلاله لصالح الدولة و لكي يتحقق ذلك لابد من تشجيع الصادرات و إعاقة الواردات مما يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري. و بالتالي تكون السياسة المتبعة في هذا المجال هي السياسة الحمائية بما تفرض من مختلف القيود و العقبات في وجه التجارة الخارجية.

–أما بالنسبة للطبيعيين فأفكارهم حول التجارة الخارجية تتعارض كلية مع أفكار التجاريين . وهذا بسبب مفهومهم للقوانين الطبيعية و الثروة . فالفيزوقراطيين يعتبرون التجارة نشاط غير منتج سواء الداخلية منها والخارجية، فهي مجرد وسيلة لتداول السلع . و مع هذا فإنهم لا يطالبون بمنع التجارة الخارجية وتقييد حريتها بل دعوا إلى حرية التجارة الكاملة لأن ذلك حسب ( –FrançoisQuesnay )الضمانة الأفضل للأمة والدولة. إن الهدف الأساسي من حرية التجارة هو حرية تجارة الحبوب في الخارج و الوصول إلى تحقيق ما يسمونه بالسعر الجيد (Le Bon Prix) أما مبرراتهم لذلك فهي:

–الحماية تؤدي إلى عكس الأهداف المرجوة من طرف التجاريين.

–الرسوم الجمركية يتحملها المستهلكون المحليون.

---

[6]-الميركانتليون يعتقدون أنّ ما يربحه بلد لبد أن يخسره البلد الآخر لذا يقترح الميركانتليون في أن تتدخل السلطات الحاكمة المتمثلة في الملك أنذاكفي إدارة التجارة الخارجية.نلاحظ أنّ هذا المذهب تميزه العدائية.

–ضرورة الاعتماد على السلع الغذائية في التجارة الخارجية بسبب انخفاض مرونة الطلب على المواد الغذائية و ارتفاع مرونة الطلب على السلع الصناعية.

*بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية وإذا استثنينا أفكار " دافيد هيوم" المتمثلة أساسا في نظرية التوازن التلقائي للميزان التجاري و التي جاءت كمنطلق للدفاع عن حرية التجارة الخارجية فإن أفكار باقي الكلاسيك امتدت إلى العمق حيث أكدوا و اعتقدوا كلهم أن اتساع السوق يعتبر احد العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي.

فقد اعتقد آدم سميث أن ضيق السوق يعرقل زيادة الإنتاج واتساع السوق يؤدي إلى عكس النتيجة. و شرح أن النمو الاقتصادي يعتمد على زيادة الإنتاجية التي تعتمد على تقسيم العمل ويعتبر هذا الأخير دالة لحجم الإنتاج وبالتالي لحجم السوق ، و بذلك يكون سميث قد اعتبر حرية التجارة الخارجية و تطورها بمثابة عامل من عوامل اتساع نظام السوق و ما ينطوي عليه من زيادة في الإنتاجية.

أما بالنسبة إلى ريكاردو فقد أكد أهمية حرية التجارة الخارجية على أساس آخر . فقد اعتبر حرية التجارة على أنها الإطار الذي يمكن من خلاله تحقيق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي مما يؤدي إلى استخدام الموارد بكفاءة أكثر مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية فزيادة النمو الاقتصادي بمعدلات أكثر.

لقد ظل مبدأ حرية التجارة من المقدسات النظرية التقليدية إلى أن طعن الاقتصادي الألماني Frederick Listفي منتصف القرن التاسع عشر في مدى صلاحية وعمومية هذا المبدأ و خاصة بالنسبة إلى ألمانيا.

و مما ساعد على التخلي عن هذا المبدأ و لو جزئيا ،الأزمة العالمية الكبرى بالإضافة إلى مجموعة من العوامل منها:

ا–انهيار قاعدة الذهب كأساس للنظم النقدية مما تطلب تدخل الدول لحماية سعر عملتها و

الحفاظ على توازن ميزان مدفوعاتها.

ب- اهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية و وجوب سيطرتها على التجارة الخارجية.

جـ- الرغبة في تحقيق الاستخدام الكامل الذي استلزم تدخل الدولة للحد من التقلبات الناتجة عن التجارة الخارجية.

في الأخير يمكن أن نشير إلى التجارة الخارجية في حيثياتها المختلفة لا تزال محل نقاش واسع بين علماء الاقتصاد . ولعل من مظاهر ذلك ما نشاهده من محاولات ترمي إلى تحرير التجارة الخارجية من قيودها على المستوى الدولي.وهي مظاهر تتجلى في سياسات صندوق النقد الدولي، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة، و أخيرا المنظمة العالمية للتجار.

1-النظريات التقليدية للتبادل الدولي:

إن النظرية التقليدية في التبادل الدولي تتجسد في نظرية النفقات المطلقة (Adam Smith و نظرية النفقات المقارنة (David Ricardo) و نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (J.S.Mill)بالإضافة إلى نظرية التوازن التلقائي لكل من ريكاردو و (Jean Paptiste Say).

جاءت أفكار التقليديين لمواجهة و مهاجمة أفكار التجاريين بصورة عامة و سياساتهم حول التجارة الخارجية بصورة خاصة. لقد حاول الكلاسيكيون أن يبينوا من خلال نظرياتهم المختلفة و المتكاملة في نفس الوقت أن:

تقسيم العمل و التخصص على المستوى الدولي ضرورة اقتصادية تفرضها المصالح المشتركة.

التبادل الدولي يؤدي إلى زيادة الثروة و الرفاهية على المستوى العالمي و لا يتحقق ذلك إلا

في إطار الحرية الاقتصادية.

التبادل الدولي يؤدي إلى تحقيق مكاسب مادية لجميع الدول الداخلة في التجارة الدولية.

التبادل الدولي يؤدي إلى تحقيق التوازن الخارجي لكل دولة وبصورة تلقائية من دون تدخل الدولة، وإن حدث اختلال في التوازن فسوف يزول في الأجل القصير ، أي أن اختلال التوازن الخارجي لا بد أن يعقبه توازن جديد.

-فتحقيق الفائض يسمح بتدفق الذهب و الفضة و زيادة ثروة الدولة،و بالتالي زيادة قوتها في مواجهة الدوّل الأخرى ، فهذه الأفكار حول التجارة الخارجية بدأت تتلاشى في نهاية القرن الثامن عشر ليحل محل المذهب الميركانتيلي، المذهب الليبرالي . فحسب هذا المذهب يمكن لكل الدوّل أن تستفيد من التخصص و في آن واحد عكس ما يؤمن به الميركانتليون.[7]

لقد ظل مبدأ حرية التجارة من المقدسات النظرية التقليدية إلى أن طعن الاقتصادي الألماني Frederick Listفي منتصف القرن التاسع عشر في مدى صلاحية وعمومية هذا المبدأ و خاصة بالنسبة إلى ألمانيا.

و مما ساعد على التخلي عن هذا المبدأ و لو جزئيا ،الأزمة العالمية الكبرى بالإضافة إلى مجموعة من العوامل منها:

ا-انهيار قاعدة الذهب كأساس للنظم النقدية مما تطلب تدخل الدول لحماية سعر عملتها و الحفاظ على توازن ميزان مدفوعاتها.

ب- اهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية و وجوب سيطرتها على التجارة الخارجية.

جـ- الرغبة في تحقيق الاستخدام الكامل الذي استلزم تدخل الدولة للحد من التقلبات الناتجة عن التجارة الخارجية.

7-الميركانتليون يعتقدون أنّ ما يربحه بلد لبد أن يخسره البلد الآخر لذا يقترح الميركانتليون في أن تتدخل السلطات الحاكمة المتمثلة في الملك أنذاكفي إدارة التجارة الخارجية.نلاحظ أنّ هذا المذهب تميزه العدائية.

في الأخير يمكن أن نشير إلى التجارة الخارجية في حيثياتها المختلفة لا تزال محل نقاش واسع بين علماء الاقتصاد . ولعل من مظاهر ذلك ما نشاهده من محاولات ترمي إلى تحرير التجارة الخارجية من قيودها على المستوى الدولي . و هي مظاهر تتجلى في سياسات صندوق النقد الدولي، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة، و أخيرا المنظمة العالمية للتجارة.

***. فنظرية التجارة الدولية حسب المدرسة الكلاسيكية تحاول تفسير ثلاثة أمور :**

1-تحديد ما هي السلع التي تدخل في التبادل الدولي .

2-تحديد النفع العائد من التجارة الدولية بالنسبة لكل دولة.

3-وضع معايير السياسة التجارية التي يمكن إتباعها لتحقيق التوازن في العلاقات الدولية و تلك السياسة تتمثل في حرية التجارة .[8]

**1*-نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث**(1723-1790)

كان آدم سميث الرائد الأول للمدرسة الكلاسيكية،فقد برهن في كتابه" أبحاث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم" الذي نشره في عام 1776م، أنّ **التحصص و تقسيم العمل** بين أفراد المجتمع الواحد يؤدي إلى زيادة **<u>الإنتاجية و الناتج القومي للدولة</u>**، و أكد أنّ نفس المبدأ يؤدي إلى نفس النتيجة إذ طبق بين الدوّل في المجتمع الدولي فكل دولة تتمتع ببعض الخصائص التي تمكنها من إنتاج بعض السلع بتكلفة أقل من الدول الأخرى. فإذا تخصصت كل دولة في إنتاج تلك الأنواع من السلع و من ثم جرت عملية المبادلة بين الدول **فسوف يزيد الإنتاج العالمي** و **يرتفع مستوى رفاه الجميع**.وقد عرف تحليل سميث **هذا بنظرية فروق التكلفة المطلقة**. والتي يمكن شرحها بالمثال التالي : - مع فرض أنّ

[8]-عكس السياسة الحمائية التي كان يؤمن بها الميركانتليون.

1-هنالك دولتين فقط

2-سلعتين فقط

3-تكاليف إنتاج السلعة تقاس بكمية العمل اللازمة لإنتاجها. و هو ما يعني أنّ **العمل** هو عنصر الإنتاج الوحيد

مثال لتوضيح فكرة سميث حول التجارة الخارجية و توضيح مدى أهمية الإنفتاح على العالم الخارجي.

**I-الحالة الأولى: حالة الإنغلاق**

**1-جدول رقم واحد (نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل)**

| السلع/البلد | إنجلترا | البرتغال | مجموع التكاليف الدولية |
|---|---|---|---|
| **نفقة الإنتاج لوحدة القماش** | **10 سا عمل** | **15 سا عمل** | **25 سا عمل** |
| **نفقة الإنتاج لوحدة القمح** | **12 سا عمل** | **8 سا عمل** | **20 سا عمل** |
| **التكلفة الكلية** | **22 سا عمل** | **23 سا عمل** | **45 سا عمل** |

ماذا نستنتج من الجدول؟

من خلال الجدول نلاحظ أنّ إنجلترا تملك ميزة مطلقة في إنتاج القماش كون أنه يكلفها أقل بالمقارنة مع البرتغال و كذلك بالمقارنة مع تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح داخليا التي تقدر بي 12 ساعة عمل بينما إنتاج وحدة واحدة من القماش يكلفها 10 ساعات عمل. و البرتغال نجدها تنفق 15 ساعة عمل لإنتاج وحدة واحدة من القماش مقابل 8 ساعات عمل تنفقها لإنتاج وحدة واحدة من القمح. إذن وفق نظرية آدم سميث نجد أنه من مصلحة

إنجلترا التخصص في إنتاج القماش بينما من مصلحة البرتغال التخصص في إنتاج القمح في إطار التخصص و التقسيم الدول للعمل . ففي حالة الانغلاق :

1-نجد أنّ التكلفة الداخلية لإنجلترا تساوي إلى 22 ساعة عمل

2- التكلفة الداخلية للبرتغال عند إنتاج السلعتين تساوي إلى 23 ساعة عمل و التكلفة الإجمالية تساوي 45 ساعة عمل. إذن وفق آدم سميث فإنّ التخصص الدولي للعمل وفق الميزة المطلقة يِدي إلى الاقتصاد في التكاليف بحيث كل بلد يتخصص في الإنتاج الذي يتفوق فيه بصورة مطلقة إذن وفق هذا المنطق فإنّ البرتغال تتخصص في إنتاج وحدتين من القمح بينما إنجلترا تتخصص في إنتاج وحدتين من القماش و بفضل التجارة الخارجية سوف يتم التبادل بين البلدين و نرى من خلال مثاله أنّ كلا البلدين حقق **ربحا**.

**II- الحالة الثانية : الإنفتاح على العالم الخارجي**

وفقا لآدم سميث كل بلد يتخصص في إنتاج السلعة التي يتفوق فيها بصورة مطلقة.

-معناه سوف يتم إنتاج وحدتين من نفس الإنتاج المتخصص فيه لكل بلد .

- مع افتراض مسبق أنّ التكاليف ثابتة عند زيادة الإنتاج.

**الجدول رقم 2 : حالة التخصص و التقسيم الدولي للعمل**

**-إنجلترا تتخصص في انتاج القماش وعليه تنتج وحدتين منه و البرتغال تنتج وحدتين من القمح.**

| السلعة/البلد | إنجلترا | البرتغال | التكلفة العالمية |
|---|---|---|---|
| وحدتين من القماش | 20 | – | 20 |
| وحدتين من القمح | – | 16 | 16 |
| مجموع التكاليف عن التخصص | 20 | 16 | 36 |
| مجموع التكاليف قبل التخصص | 22 | 23 | 45 |
| عدد الساعات التي أتصدت بعد التخصص | 2 سا عمل | 7 سا عمل | 9 سا عمل |

نستنتج من خلال الجدول أنّ التخصص و التقسيم الدولي للعمل سمح لإنجلترا أن تربح 2 ساعات عمل (22−20). أما البرتغال ربحت من خلال التخصص و التقسيم الدولي للعمل

23−16 = 07 سا .ع.

نستنتج من كل هذا أنّ كلا البلدين قد حققا ربحا بحيث تم إقتصاد 09 ساعات عمل على المستوى الدولي و يمكن التحقق من ذلك على النحو التالي :

02+07 = 45−36 = 09 ساعات عمل.

نظرا للتفاهم الذي حصل بين البلدين في عملية التخصص سمح لهم ذلك بتحقيق إقتصادا في عوامل الإنتاج بالرغم من أنّ البرتغال كان في حالة أسوء من إنجلترا إلاّ أنه إقتصد أكثر

و لكن كلا البلدين حققا ربحاً. وعليه فإنّ التجارة الدولية في رأي سميث تقوم بوظيفتين هامتين :

1–تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الإستهلاك المحلي و تستبدله بشيئ آخر ذي نفع أكبر.

2–تتغلب عن ضيق السوق المحلي بفضل التخصص الدولي و تصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه و ترفع من إنتاجية البلدين من ثم الناتج القومي للدولة مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى رفاه الجميع.

الإنتقادات التي يمكن أن نوجهها لنظرية آدم سميث سوف تكون من خلال طرح السؤال التالي : –**ما هو مصير التجارة الخارجية إذا تفوق البلد أ على البلد ب في إنتاج كل من** السلعتين ؟

فالإجابة بالإعتماد على مبدأ سميث هو اتجاه البلد ب المتخلف نحو الانعزال عن التجارة الدولية لضعف قدرته عن الدفع،الناجم عن استحالة تسويق أحد منتجاته على الصعيد الدولي لارتفاع تكاليفه و بالتالي ارتفاع أسعاره. و من جهة أخرى سوف لن يكون هنالك سوق للبلد **(أ)** الذي لديه تفوق مطلق لتصريف فائض إنتاجه مما يؤدي في النهاية إلى **انكماش حجمالتجارة الدولية.**

يضاف إلى ذلك أنّ اعتقاد آدم سميث في التفوق المطلق كأساس للتخصص الدولي فقط،لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية حيث أنّ التفوق النسبي يمكن أن يكون أساسا للتخصص الدولي . بالإضافة إلى أنّ سميث لا يرى داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية و بين التجارة الخارجية، فالثانية تعد امتداد للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض و تطبيق مبدأ تقسيم العمل و التخصص في حين أنّ نوعي التجارة مختلف كل الإختلاف في خصائصه و نظريته.

أما دافيد ريكاردو يقول أنّ التجارة الخارجية قائمة على أساس مبدأ النفقات النسبية وليس على أساس مبدأ النفقات المطلقة الذي يحكم التجارة الداخلية.

***2-نظرية التكاليف النسبية أو المزايا النسبية لدافيد ريكارو** (1772-1823).

**فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة** ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا وفي صدد شرح نظريته وضع ريكاردو مجموعة من الفروض:

1-أنّ التجارة الدولية تتم بين دولتين فقط منعزلتين عن باقي دول العالم و تقع على سلعتين فقط و هي تنصب على السلع المادية فقط ولا تشمل الحدمات.

2-عناصر الإنتاج قادرة على الإنتقال داخل حدود الدولة.ولكنها غير قادرة على الإنتقال بين الدولتين و ذلك لتخصص كل منهما في انتاج سلعة معينة.كما أنّ كل من الدولتينفي حالة تشغيل كامل.

3-أنّ نفقات الإنتاج لكل من السلعتين موضوع التبادل الدولي ثابتة ( تغير حجم الإنتاج لا يؤثر في النفقات )- الإنتاج يخضع لقانون الغلة.

4-لا تضاف إلى نفقة السلعة أي نفقة إضافية كنفقات النقل والتأمين...إلخ.

5-نفقة إنتاج السلعة إنما تتمثل في كمية العمل اللازمة لإنتاجها .فقيمة السلعة تتحدد بنفقتها المطلقة.

6-التبادل بين الدولتين يتم في صورة مقايضة. فالإختلاف في النفقات النسبية بين الدولتين هو الذي يدعو للتبادل و ليس الإختلاف في النفقة المطلقة و قد وضع ريكاردو المثال التالي لشرح نظريته.

1-الجدول رقم واحد : المثال الذي وضعه ريكاردو لشرح نظريته

*1ق:1 قالون:سعته:4.546 لتر * 1y:1 يارد: 91.44 سم.* و.ع : وحدة عمل.

ن: نبيذ –م : منسوجات.

| البلد/المنتوج | نفقة إنتاج وحدة واحدة من النسيج | نفقة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ | مجموع انفقات |
|---|---|---|---|
| البرتغال | 90 وحدة عمل | 80 وحدة عمل | 170 وحدة عمل |
| إنجلترا | 100 وحدة عمل | 120 وحدة عمل | 220 وحدة عمل |
| مجموع النفقات | 100 و.ع | 200 و.ع | 390 و.ع |

هذا هو حال البلدين في حالة العزلة قبل قيام التجارة الخارجية و نسبة التبادل بين السلعتين بالنسبة لكل دولة هي كالتالي:

بالنسبة للبرتغال: 1ق ن ←--------80 و.ع

1yم ←--------90 و.ع.

1ق.ع = 80 و.ع* 1yم/90 و.ع=90/80yم = 0.888 yم وهذه هي التكلفة النسبية للنبيذ.

1yم = 1ق ن*90 و.ع/80و.ع= 80/90 ق ن بالتالي 1 yم = 1.125 قن

التكلفة النسبية للمنسوجات ،

غالية في البرتغال.

نفس الشيء بالنسبة لإنجلترا

1yم ----←100 و ع

1ق.ع ----←120 و.ع و منه نستلزم أنّ 1 yم= 1ق ع *100و ع/120 و ع

1yم = 0.83 ق ع .

أما بالنسبة للنبيذ في انجلترا = 120و.ع/100 و.ع*1yم=1.2 yم

هذا معناه أنّ النبيذ في إنجلترا أغلى من القماش

فعند التخصص فإنّ البرتغال سوف تنتج وحدتين من النبيذ كون أنه يكلفها أقل و إنجلترا سوف تتخصص في إنتاج وحدتين من القماش كون هذا يكلفها أقل بالتالي وحدة واحدة للإستهلاك و وحدة واحدة للتصدير مقابل الحصول على وحدة واحدة من النبيذ من البرتغال.

لنفرض أنّ إنجلترا سوف تصدر المنسوجات بالسعر السائد في البرتغال بمعنى أنّ هذا السعر يمثل السعر الدولي.

و كون أنّ البرتغال مستعدة للتخلي عن 1.125 ق ن مقابل 1 yم فبالتالي نجد أنّ إنجلترا قد إستبدلت 1 yم مقابل1.125 ق ن.

أي 100 و.ع ب 1.125ق ن *120 و.ع =135 و.ع والتي هي تكلفة النبيذ لو قامت إنجلترا بانتاجه بنفسها.

و ما هو جدير بالذكر، أنه إذا تساوت التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في الدولتين فلن تكون هنالك فائدة من التخصص و قيام التجارة بينهما.

ومن الانتقادات الأساسية التي قدمت لريكاردو هي كالتالي :

1-إعتمد دافيد ريكاردو في تفسير نظريته على نظرية العمل في تحديد القيمه[9].

2-نظرية دافيد ريكاردو تغفل إمكانية إنتقال عناصر ا؟لإنتاج بين الدوّل مع أنها تنتقل و بخاصة رأس المال .

3-النظرية لا تأخذ بعين الإعتبار نفقة النقل، وهي ذات أهمية كبرى لا يمكن تجاهلها.

4-نظرية التكاليف النسبية تركز على جانب الإنتاج و العرض ،تحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية و لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي ، و يرجع الإقتصاديون الفضل إلى إلى جون استوارت ميل في سد هذا النقص.

**النتيجة : أهم ما تركته النظرية النسبية** هو دفاعها عن التخصص الدولي و حرية التجارة،إذ نجحت في إبراز أهمية الواردات بعد أن نكرها التجاريون، غير أنها لم تسلم من النقد خاصة في السنين الأخيرة كون أنّ النظرية كما عرفها دافيد ريكاردو مبسطة أكثر مما يجب، حيث غريبة عن الواقع.

***3-نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806 -1873)**

في كتابه عن مبادئ الإقتصاد السياسي الذي نشر في عام 1848 كان اهتمام جون ستيوارت ميل منصبا على جانب **الطلب في التجارة الدولية و هو ما أهمله تحليل دافيد ريكاردو, و بصفة خاصة كان اهتمامه** منصبا عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم. تبادل السلع دوليا. فوفقا لهذه النظرية معدل التبادل الدولي يتحدد بالطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، و معدل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية.

أولا : تفسير نظرية القيم الدولية

[9]-labour theory of value ,the best-known advocates of the labour theory where **adam smith ,David Ricardo and Karl Marx.**

إنّ"ج.س.م." عندما قام بعرض نظريته ركز على **اختلاف الكفاءة النسبية للعمل بين الدولتين** بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منهما كما فعل ريكاردو و اكتفى باستخدام **الوحدات الحقيقية ( غير النقدية )**،و الأسعار النسبية معبرا عنها بهذه الوحدات. فقد قدم " ج.س.م " مثال عددي لتفسير نظريته و يشرح آلية تكوّن السعر الدولي[10].

مع افتراض أنّ كل من إنجلترا و ألمانيا تنتجان كل من الأقمشة الصوفية و الأقمشة الكتانية

و أنّ تكاليف الإنتاج قد تحددت ،بحيث افترض كمية من العمل في كل من البلدين و لكن مع اختلاف الكمية المنتجة من السلعتين .

فنسبة التبادل في حالة الفكرة ( عدم وجود تجارة بين الدولتين هي :

-في ألمانيا : 10 y من قماش الصوف = 20y قماش الكتان

-في إنجلترا 10 y من قماش الصوف = 15 y من قماش الكتان

و معنى هذا أنّ ثمن وحدة واحدة من القماش في ألمانيا معبرا عنه بالكتان = 2

و ثمن الكتان معبرا عنه بالصوف =2/1

1 Yق .ص = 2 yق. ك

1 y ق .ك = ½ y ق. ص

أما في إنجلترا فإنّ وحدة واحدة من قماش الصوف =1.5من قماش الكتان

و بالتالي 1 يارد من قماش الكتان =15/10=3/2 يارد من قماش الصوف.

[10]- تناول ميل هذه الأفكار في كتابه " مبادئ الإقتصاد السياسي " عام 1848 م

إذن بما أنّ التكاليف النسبية للكتان في ألمانيا أقل منها في إنجلترا (2/1 < 3/2 ) و التكاليف النسبية للصوف في إنجلترا أقل منها في ألمانيا (1.5 < 2 )

وعليه تتخصص ألمانيا في إنتاج الكتان و تتخصص إنجلترا في إنتاج الصوف.

و لكن السؤال المطروح هنا : أين ستتحدد نسبة التبادل الدولي ؟

يفترض ميل أنها من الممكن أن تتحدد بين نسبتي التبادل في حالة العزلة أي عند 10(y) يارد من قماش الصوف = (17 y)يارد من قماش الكتان هذا هو السعر الدولي أو نسبة التبادل الدولي.

**ا ا –النظرية النيوكلاسيكية(الحديثة) في تفسير التجارة الخارجية :**

**1–النظرية السويدية[11]**

إنّ النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية لم توضح أسباب الإختلاف في التكاليف النسبية بين دولة و أخرى،و مهمة تفسير هذا الإختلاف وقع على عاتق إثنين من الإقتصاديين السويديين :

إيلي هكشر و برتل اهلين في نظريتهم المسماة ب: نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج

**–<u>تفسير نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج</u>**

أعطى هكشر تفسيرا للأسباب الإختلاف في التكاليف النسبية بين دولة و أخرى ة التي تتمثل في أنّ **تكلفة السلعة تختلف باختلاف انتاجية الدول المختلفة** أما اهلين اتفق مع أستاذه ,هكشر في أنّ **نسب عوامل الإنتاج في دولة ما ،هي التي تحدد نوع من السلع ،التي تنتجها هذه الدولة** كون أنّ كل دولة من مصلحتها أن تتخصص في السلع التي يكون لديها **وفرة فيعوامل الإنتاج ولكنه أضاف إلى ذلك أنّ اختلاف هذه النسب بين الدوّل لا يفسر لنا لماذا تقوم التجارة الدولية**،وعليه يقول أنه لكي نفسر قيام التجارة الدولية يجب أن نفسر لماذا

[11]- R.Heksher.The effects of foreign trade on the distribution of Income,in readding in the theory of international trade ,1966,pp.272-303.
B.Ohlin,Interregional and International Trade,1933,reviser edition,Harvard University Press,Cambridge,Massachussette,1968.

يؤدي اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج إلى اختلاف التكاليف النسبية و بالتالي أسعار السلعة الواحدة بين دولة و أخرى.

ففي تحليله الأخير يقول :

-الأسعار النسبية و المطلقة للمنتجات و عوامل الإنتاج تتحدد **بالعرض من والطلب على المنتجات.**

**أ- فالطلب على المنتجات يعتمد بصفة رئيسية على :**

1-حاجات ورغبات المستهلكين أي أذواقهم.

2-الظروف التي تحكم ملكية عوامل الإنتاج،فهي التي تحدد المداخيل الشخصية و من ثم تحدد الطلب .

ب-**في حين يعتمد العرض من المنتجات أساسا على :**

1- عرض عوامل الإنتاج أي مدى توافر الكميات المختلفةمنها .

2-الشروط الفنية للإنتاج أو بمعنى آخر أنّ دالة إنتاج السلعة الواحدة متماثلة في مختلفالدوّل و هذه الدوال هي التي تحدد نسب مزج **عوامل الإنتاج** و بالتالي إذا اختلفت العلاقة بين هذه العناصر من دولة إلى أخرى فإنّ الأسعار النسبية ستختلف و من ثم تكون التجارة الدولية ممكنة.

و خلاصة القول :-التبادل الدولي حسب تعبير اهلين هو "**تبادل غير مباشر لعوامل الإنتاجالوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة".**[12]

*فكون أنّ التخصص الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية يعد صحيحا بالنسبة لنظرية هكشر-اهلين. زيادة على ذلك حاولت تفسير **أسباب اختلاف هذه المزايا النسبية معتمدة على فكرة التوازن العام** التي تستند إلى جانب العرض و الطلب في **تحديد أثمان السلع.** ورغم تلقيها القبول الواسع و خاصة بعد تطويرها على يد "بول سام ويلسن "كونها تمثل الأساس النظري لقيام التجارة الدولية فلقد تعرضت للعديد من الإنتقادات التي من أهمها :

1-أنّ هذه النظرية تركز على الإختلاف الكمي في عناصر الإنتاج (ندرتها أو وفرتها )

[12]-R.Barre,Economie politique ;Tome,II.PU.F,Paris,1965,P.605.

2-صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.

3-يغلب عليها طابع السكون.

4-تحليلها ستاتيكي مقارن ،لا تهتم بما يحدث أثناء الإنتقال بحيث تقارن الوضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة.

5-لا تفرق بين الدوّل المتقدمة و المتخلفة.

*لقد قام العديد منت الإقتصاديين بمحاولات تطبيقية للتأكد من صحة هذه النظرية (هكشر-اهلين-سام ويلسن) ولكن لم يقدر لهذه المحاولات أن تكتسب الشهرة لأنها كانت جزئية. و منذ أن نشر ليون تييف نتائج التحليل الذي قام به عن هيكل الإقتصاد الأمريكي ثارت الشكوك حول مدى صحة هذه النظرية.

فما هي النتائج التي توصل إليها ليون تييف؟ و هل تعتبر النظرية صحيحة أم خاطئة في ضوء هذه النتائج ؟

**2-النظرية في التطبيق : كما سميت أيضا بلغز ليونتييف (Leontief)**

في مقالة له نشرت عام 1953 حاول فيها الكاتب الروسي الأصل أن يتحقق من نظرية هكشر-اهلين -سام ويلسن .فدرس صادرات و واردات الولايات المتحدة الأمريكية معتمدا على معطيات سنة 1975.بمعنى آخر أراد أن يتأكد بأنّ فعلا الولايات المتحدة الأمريكية يصدر تلك السلع التي تتطلب كثافة كبيرة في رأس المال و تستورد تلك السلع كثيفة العمل لكون أنّ الولايات المتحدة الأمريكية يتميز بوفرة نسبية في عنصر رأس المال بالنسبة للعمل.

إلا أنّ النتيجة التي توصل إليها ليون تييف قد أوضحت أنّ الولايات المتحدة الأمريكية يقوم بتصدير السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال . و لقد سار التحليل على النحو التالي :

1-تحديد الصادرات و الواردات

2-حساب المدخلات من عوامل الإنتاج

1–تحديد الصادرات و الواردات : –يتطلب الإختيا الدقيق لنظرية هكشر–اهلين –سام ويلسن حساب المدخلات من عوامل الإنتاج )( Inputs في كل من السلع التي تصدرها و تستوردها الولايات المتحدة الأمريكية و لما كان من المتعذر الحصول على البيانات الخاصة بالواردات و التي تتعلق بالمدخلات من عوامل الإنتاج فقد تغلب Leontief على ذلك بدراسة عوامل الإنتاج الداخلة في السلعة المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية و التي يمكن أن تحل محل الواردات .و استبعد من دراسته الواردات غير المتنافسة أي السلع التي لا يُنتج مثلها في الولايات المتحدة الأمريكية مثل البن و المنتجات الإستوائية و بعض المعادن.

2–حساب المدخلات من عوامل الإنتاج : –لإيجاد قيمة محتويات السلع **الإحلالية** التي يمكن إنتاجها بالولايات المتحدة الأمريكية و المنافسة للواردات و الصادرات من عوامل الإنتاح تساءل ليونتييف عن كمية العمل و رأس المال التي تتطلبها الصادرات إذا ما اعتبرنا قيمتها تساوي مليون دولار. و كذلك نفس السؤال يطرح بالنسبة للواردات و للإجابة على هذه التساؤلات استخدم تحليل ال**مدخلات و المخرجات** و كانت النتيجة كالتالي :

–فبالنسبة للواردات لم يتمكن من الحصول على مقدار العمل و رأس المال و حاول أن يدرس السلع التي يمكن أن تحل محل الواردات و وجد أنّ :

–فبالنسبة للواردات لم يتمكن من الحصول على العمل و رأس المال و حاول أن يدرس السلع التي يمكن أن تحل محل الواردات وجد أنّ :

رأس المال = 3.091.339 و العمل = 170

فوجد أنّ كثافة رأس المال بالنسبة للعمل في الصادرات :

$$K^*=K^*/L^*= 2.550.780/182313 = 14$$

و هي تقريبا 14 ألف دولار للفرد غي السنة في حين أنها تبلغ حوالي 18 ألف دولار بالنسبة للسلع الإحلالية :

Km/s=km/s/Lms =3091.339/170 = 18.184

فبالتالي هذه الأرقام التي توصل إليها ليونتييف جعلته يقع في تناقض مع ما اعتبرته صحيحا النظرية النيوكلاسيكية.

لذا قام بعمل حسابات أخرى خاصة في عام 1951 إلا أنه توصل إلى نفس النتيجة .وقد عرف هذا التناقض بين النظرية و الحث الإستقرائي باسم " لغز ليونتييف ".

لقد حاول ليونتييف الدفاع على نفسه بقول أنّ هذا اللغز يكمن في وجوب الأخذ بعيت الإعتبار متوسط إنتاجية العامل الأمريكي التي تساوي ثلاثة أضعاف إنتاجية العامل الأجنبي نظرا للإنتاجية العالية جدًا للعامل الأمريكي نتيجة التعليم و الكفاءة المهنية المكتسبة من التدريب و تنظيم العمل و ترشيده في الولايات المتحدة الأمريكية.

**ا. نظرية تشابه الأذواق**

ترجع هذه النظرية الى الاقتصادي staffan Linderو قد بدأ تحليله بافتراض أن الدولة ستقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواقا كبيرة و رائجة. وبرر ذلك بالحاجة الى انتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشآت المحلية تحقيق وفورات حجم اقتصادية و تخفيض كلفتها و بالتالي أسعارها بشكل كاف لتمكينها من غزو الأسواق الأجنبية.

بالاضافة الى ذلك فقد اعتمد Linder أن الدول متشابهة الدخل ستكون أيضا متشابهة الذوق ،و استنتج ،بالتالي أنّ فرصالتصدير لكل دولة ستكون في أسواق الدول الأخرى المتشابهة لها من حيث الدخل. و من هنا جاء اسم النظرية "تشابه الأذواق".و في ضوء ذلك فقد توقع Linder بأن هذا النوع من التجارة سيتركز على السلع المتشابهة و لكنها في نفس الوقت متمايزة بطريقة أو بأخرى. أي أن التجارة الدولية وفقا لهذا | الأسلوب ستتركز في المنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول المتشابهة من حيث الدخل و أنماط الطلب.و أخيرا فقد اعتقد

Linder أن هذا الأسلوب في تفسير التجارة ينطبق فقط على السلع الصناعية الخاضعة للتنويع حيث يلعب كل من التفضيل و وفورات الحجم دورا أساسيا.

أما فيما يتعلق بتجارة السلع الأساسية و الأولية فقد اعتقد أنها تتبع تنبؤات نموذج هيكشر أوهلين و الذي يركز على دور عرض (وفرة) عوامل الانتاج. يلاحظ أن هذا الأسلوب يتنبأ بأن تكون تدفقات السلع دوليا أكبر حجما كلما ازدادت درجة الاختلاف في الذوق و الوفرة لأن ذلك سيؤدي إلى اختلافات أكبر في التكاليف و الأسعار. كذلك يتوقع أن تختلف صادرات الدولة عن مستورداتها لأن نسبة المزج لعوامل الانتاج ستختلف في أصناف التصدير مقارنة بأصناف الاستيراد .و يلاحظ أن جزءا كبيرا من التجارة الدولية المعاصرة تأخذ أنماطا تتفق مع توقعات أسلوب Linder فمعظم التجارة الدولية في السلع المصنعة تحدث

بين الدول عالية الدخل كدول أوروبا الغربية و أمريكا و كندا . بالاضافة الى ذلك فان جزءا هاما من هذه التجارة يحدث في سلع متشابهة و متمايزة كالسيارات و الأجهزة الكهربائية و الالكترونية، و أخيرا فان هذا الأسلوب ليس بنظرية كاملة حيث لا يوجد فيه ما يفسر سبب تركز انتاج السلعة المعينة في البداية في منشأة معينة،و دولة معينة دون سواها.

و يترك تحديد البداية في انتاج الصنف المعين في المكان المعين للصدفة. و كل ما يخبرنا أن الدولة يجب أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية لتمكين المنشأة المعينة بالتوسع بشكل يحقق لها وفورات حجم اقتصادية كافية لتمكينها من المنافسة التصديرية.[13]

**2. الفجوة التكنولوجية**

قدمه الاقتصادي" MV.Posner" عام 1961. فمن وجهة نظره فان تقديم سلعة جديدة أو طرق جديدة للانتاج (قائمة على تكنولوجيا حديثة)، بعرض المشروع المخترع و الذي قدم السلعة أو الطريقة و الدولة التي ينتمي اليها . الى موقف احتكاري في السوق العالمي. أي يستطيع أن يحدد الأسعار و الكميات و مرونة الطلب. وهو احتكار بحسب طبيعته مؤقت و مؤسس على ما ينفقه المشروع على البحث و التنمية و على ما يحوزه من براءات الاختراع و حق المعرفة و القدرة على الانتاج.و باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها القدرات و

[13]-طالب عوض وراد ص-ص 133-.134

الامكانيات و المشروعات القادرة على ذلك ، فهي قادرة على اختراق الأسواق العالمية، و هي تتمتع بالمزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الأمريكي و المنتجات عالية و حديثة التكنولوجيا، و المزايا النسبية التي تتمتع بها الاقتصاديات الأخرى (المنتجات التقليدية)، و تستمر هذه الفجوة، و هذا النمط في التبادل الدولي حتى تستطيع الدول الأخرى الوصول الى هذا المنتج أو مثيله أو متفوق عليه عن طريق الاختراع الداخلي (نفقات البحث و التنمية) أو عن طريق نقل التكنولوجيا. و في هذه الحالة فقط يمكن لهذه الدول من خلال الأجور المنخفضة و اقتصاديات الحجم الكبير و آليات تحسين الإنتاجية أن يقللوا أو يلغوا الفجوة التكنولوجية بينهم و بين الولايات المتحدة. وتتغير شروط التبادل الدولي و أنماط هذا التبادل و توزيع منافع التجارة بين مختلف الدول . و تتوقف قدرة الدول الأخرى في سرعة القضاء على هذه الفجوة على نوعية و مستوى التكنولوجيا، و حجم السوق وتكاليف البحث العلمي و التنمية، و المهارات العلمية و العمالية.[14]

وعندما أزيلت الرسوم الجمركية و العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة، وجد بالاسا Balassa في عام 1967م ،أن حجم التجارة بين الدول قد ارتفع و أن معظم الزيادة في التجارة كان من نصيب الإنتاج المميز الذي ينتمي الى صناعة واحدة، مثل مبادلة السيارات الألمانية بالسيارات الفرنسية أو الايطالية ...

إن تدفق الإنتاج المنوع من صناعة واحدة بين الدول الصناعية نابع في الحقيقة من أن المنتجين في كل دولة يطورون إنتاجهم بحيث يتناسب مع أذواق أغلبية المستهلكين في دولتهم، أما الجيوب المتبقية من المستهلكين و هم الأقلية و اللذين لم يناسبهم المنتج في بلدهم، فإنهم يستوردونه من الخارج و ذلك لإشباع رغباتهم و أذواقهم بفاعلية.[15]

, أن التطور الكبير في حركة التجارة الخارجية الذي قد شهده العالم في ظل معطيات الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وثورة المعلومات والاتصالات المعاصرة حيث تحقق إنتاج واسع من السلع والخدمات بمواصفات متطورة علميا وبكلفة أقل نسبيا وهذا ما زاد في حجم التبادلات الدولية وعمق حالة التخصص الدولي في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي وهما من أسس التجارة الدولية في العالم. وعلى الرغم من التطور الهائل في حركة الإنتاج والتبادل فما

[14]-مصطفى رشدي شيحة، الأسواق المالية: المفاهيم و النظريات و السياسات ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ص 106

[15]-علي عبد الفتاح أبو شرار،الإقتصاد الدولي:نظريات و سياسات،الطبعة الثانية، دار الميسرة، الأردن،2010،ص-ص 137- 138

زالت ميزة التجارة الدولية تساعد البلدان المختلفة للاستفادة من مزايا البلدان الأخرى .وهذا ما أدى إلى توسع الأسواق الداخلية والخارجية واتساع الطاقة الاستيعابية لهذه الأسواق الأمر الذي زاد من حدة التنافس واستيعاب التكنولوجيا وهو ما جعل من التجارة مصدرا أساسيا لتحقيق الموارد المالية وزيادة الدخل القومي الإجمالي في البلدان المختلفة وارتفاع مستوى الرفاهية . وذلك يجعل من معطيات التجارة الخارجية ومواردها المالية مصدرا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية.

## 5-المحورالخامس

- **ملامح و خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة في اطار النظام الدولي الجديد**

-طبيعة العلاقات الاقتصادية و المالية العالمية المعاصرة في القرن الواحد و العشرين(1) تميزها الملامح و الخصائص التالية و على سبيل المثال لا الحصر :

11. **إعادة توزيع قوي بين أطراف التبادل الدولي**
12. **التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية**
13. **ظهور أنماط جديدة بين تقسيم العمل الدولي**
14. **الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين مختلف دول العالم**
15. **ثورة المعلومات و التكنولوجيا و ما نتج عنهما من تعميق لظاهرة عالمية او اقتصاد (العولمة).**
16. **تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات**
17. **تزايد التكتلات الاقتصادية و الترتيبات الإقليمية الجديدة**
18. **تنامي دور المؤسسات العالمية في إدارة الشؤون النقدية والمالية و التجارية للاقتصاد العالمي.**

19. **اتساع دائرة المشروطية[16] المرتبطة بالتمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية.**

20. **بروز ملامح هيكلية جديدة مميزة خاصة بتنظيف مستويات التقدم والتخلف.**

***1-إعادة توزيع القوى بين أطراف التبادل الدولي :**

بعد انهيار جدار برلين واتحاد الألمانيين الشرقية و الغربيةفي 1989/11/09 وزوال المعسكر الاشتراكي الذي أدى إلى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى 12 دويلة و تبني معظم دول العالم لنظام اقتصاد السوق في تسيير نشاطها الاقتصادي لتصبح طريقة إنتاج الرأسمالية هي النظام الاقتصادي السائد عالميا.

وبناءا على ما تقدم من أحداث، فقد أصبح التبادل الدولي يتم حاليا بين دول ينتمي بعضهما إلى القطاع المتقدم من العالم الرأسمالي (الدول الصناعية المتقدمة) حيث ينتمي بعضهما الأخر إلى القطاع المتخلف من هذا العالم (الدول النامية).

هذا التبادل يتم في ظل هيمنة من القطاع المتقدم على القطاع المتخلف، وعلى جو من الصراع الشديد و الشرسثالث القوى الاقتصادية العظمى في القطاع المتقدم.[17]

وإذا تفحصنا أهداف هذا التكتل نجدها لا تختلف كثيرا عن أهدافالتكتلات الأخرى فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي كل أولويتها مقدرة على المنافسة علىالصعيد العالمي لمحاولة حجز مكان اقتصادي يناسب المكان المعتبر لهذه الكتلة و بالخصوص أمريكا ألا أن هيمنة رأس المال الأمريكي بدا في التراجع مع تزايد القوة الاقتصادية للاتحاد

[16] En.m.wikipedia.org :--conditionality : is typically employed by the international monetary fund and the word bank or donor country with respect to loans ,debt relief and financial aid.

[17] د مجدي محمود شيهاب" أساسيات الاقتصاد الدولي " دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية 1998،ص 45-47

الأوروبي من جهة و اليابان من جهة أخرى الذي أصبح على المنطقة الثانية بعدما أخذت مكانتها الصين.

1. مجموعة النافتا التي تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية،كندا و المكسيك
2. الاتحاد الأوربي الذي يضم 28 دولة إلى حد ألآن . بعد مرور 44 سنة من دخول المملكة المتحدة في الاتحاد الأوربي في حكومة Theresa May.....

و هذا الاستفتاء الذي قامت به المملكة المتحدة من اجل انفصالها عن الاتحاد الأوروبي في 23 جوان 2016 بعدما كانت الأغلبية الساحقة لصالح .....فان العملية سوف تتم في شهر مارس 2019. ولكن قبل ذلك على المملكة المتحدة أن تدفع فاتورة قيمتها تتراوح مابين 55 و60 مليار. و الدفع يكون على شكل نفقات موزعة على عدة سنوات.

3. اليابان و مجموعة الأسيان التي تضم مجموعة الدول المصنفة حديثا وهي: دول جنوب شرق آسيا Association of South East Asian Nations:ASEAN

لقد نجحت الدول الآسيوية في تطوير و نمو اقتصادياتها ، حيث انطلق نجاحها بأربعة دول متمثلة في T- تايوان ،H -هون كونج،K-كوريا الجنوبية وS-سنغافورة . أطلق عليها مصطلح النمور الأسيوية [18].وهذه الرابطة أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم و أهميتها على القارة الآسيوية تهدف إلى تحقيق تكامل امني بما يتماشى مع متطلبات و تحديات القرن الواحد و العشرين (21).

نشأت أل ASEAN رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 لمواجهة الشيوعية في المنطقة وخاصة فيتنام وكمبوديا و لاووس و بورما لذلك ركزت الرابطة على بداية نشأتها على التنسيق السياسي .

[18]- les tigres asiatiques

في عام 1991 انشات منطقة التجارة الحرة لعمل محل النظام السابق و تهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا.

-إن الهدف من إنشاء هذا التكتل هو تسريع النمو الاقتصادي و التقدم الاجتماعي و تشجيع التعاون على كافة المجالات.وتجنب الصراع فيما بينها بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون على العلاقات بين دول الإقليم.

-انطلاقا من هذه الأهداف فان رابطة الآسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها ثم من خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية على تجارتها، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دول أخرى لإقامة معها مناطق تجارة حرة كاليابان و كوريا الجنوبية وغيرها ،وهذا ما يدل على أنها تكتلات اقتصادية مفتوحة لاتقتصر فقط على دول الجنوب الأسيوي ، وهذا ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي.

-**أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة** الآسيان :

1. تزايد معدلات النمو الاقتصادي وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية تجعلها تتميز عن الاقتصاديات النامية[19]:

- النمو السريع على المنتجات الزراعية.
- ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية.
- معدلات مرتفعة في نمو رأس المال المادي والبشري.
- ارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنعة.
- انخفاض نسبة (%) التوازن في الدخول وانخفاض معدلات الفقر.
- زيادة نسبة (%) المدخرات المحلية والاستثمارية.

[19] مجلة اقتصاديات شمال افريقيا – العدد السادس

وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا، اندونيسيا، سنغافورة، تايلاند والفلبين وقد انضمت إليها .... سنة 1984.

تعتبر ماليزيا من الأكثر المتحمسين لهذا التكتل الذي بدا يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء و تنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة،خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقق بها نظرا لحماية المنطقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا و أوروبا اتجاه صادرات تلك الدول .

والجدير بالذكر فانه الآسيان ( ASEAN) خامس أهم الشركاء التجاريين للصين بعد اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي

***2-التدويل المستمر للعلاقة الاقتصادية الدولية :**

رغم انه الرأسمالية كانت عالمية النشأة منذ بداية عصر الرأسمالية التجارية الا ان التدويل وبروز أهمية النشاط الدولي كأحد السمات الجوهرية في آليات حركة النظام الرأسمالي، اتضحت بصورة ملحوظة مع الربع الأخير من القرن العشرين ،حيث تزايدت بشكل لم يعهده العالم من قبل مثل تزايد تصدير السلع و ... ، وازدادت كذلك درجة التشابك و الترابط بين مختلف الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي بفضل التطورات المتلاحقة على كافة المستويات الاقتصادية و التكنولوجية. وتتمثل أهم صور هذا التدويل فيما ياي :

- نمو التجارة الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات الناتج المحلي على مستوى العالم
- التوسع الهائل في أسواق المال العالمية وزيادة درجة تكاملها بعدما أصبحنا بصدد صناعة مالية Financial Industryحقيقية يتنامى حجم إعمالها و عدد منتجتها و انتشارها على الصعيد العالمي بشكل هائل كل يوم.

ومن ثم تزايد بشكل هائل حجم رؤوس الأموال التي تتداول يوميا بين الأسواق المالية والدولية المختلفة ، وبسرعة هائلة بفضل وسائل الاتصال الحديثة ، واصبح راس المال المالي العالمي ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة وثيقة بعمليات الإنتاج و حاجات التمويل للتجارة العالمية مؤكدا بذلك سيطرة الاقتصاد الرمزي على اقتصاد العالمي المعاصر حيث **تتداول** مختلف أشكال الثروات المالية كالأسهم و السندات ، وأذون الخزانة [20]....الخ.

بشكل شبه منفصل عن الاقتصاد الحقيقي (عمليات الاستثمار و الإنتاج و الاستهلاك....)و في مناخ يسوده المضاربة الضخمة.[21]

- تعدد العملات الدولية التي أصبحت تستخدم الآن كوسائل مقبولة عالميا في تسوية الحقوق والالتزامات كظهور الين الياباني الى جانب الدولار الأمريكي و اليورو( الأوروبي العملة الموحدة لدول الاتحاد الأوربي (28 دولة) 2017. الذي يعد بعد الدولار ثاني أهم عملة ،على مستوى النظام النقدي الدولي. يتم التحكم من قبل (ال BCE) في مقره بفرنكفورت بألمانيا.

اليوم يعد الأورو العملة الرسمية المتناولة في 19 دولة من دول الاتحاد الأوربي ل (28) . كما انه العملة الرسمية في دول أخرى هي ليست أعضاء في الاتحاد الأوربي.

ابتداء من عام 1999 ثم التعامل ب الأيورو على النطاق المصرفي و ابتداء من 1 يناير 2002 أصبح الأيورو العملة الرسمية المتداولة بها في الحياة اليومية و 1E.مقسمإلى 100 سنت.

حقق اليورو سعر صرف قياسي في 15 جويلية 2008 ليبلغ سعر 1.774 دولار أمريكي .أدى قيمة تعامل له مقابل ال الدولار الأمريكي .وصل اليها اليورو في 26اكتوبر 2000 بلغ حينها 0.8225 دولار أمريكي

[20] -les bons de trésor,les obligations et les actions

[21] د.رمزيزكي : ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثارها على البلدان النامية المعهد العربي ....الكويت،ماي1993(ص15،17)

أصبح بإمكان الشركات متعددة الجنسيات أن تحصل على مايلزمها من تمويل في أي مكان في العالم من خلال ما تطرحه من أسهم وسندات وغيرها من الأدوات المالية المبتكرة في مختلف بورصات العالم من خلال ما تطرحه من أسهم و سندات و غيرها من الأدوات المالية المبتكرة في مختلف بورصات العالم

- الزيادة الهائلة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة

و التنافس عليها من طرف الدول التي كانت تنتمي إلى المعسكر الاشتراكي المنحل مع الدول النامية على المستوى العالمي ما نتج أيها كل ما يمكن من ضمانات وامتيازات و حوافز ....

يضاف إلى ذلك الدول الصناعية الحديثة التي قامت بدفع شطر هام من فوائض موازين مدفوعاتها للاستثمار الأجنبي في الخارج (مثلا الصين) .

***3-.ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي :**

يتمثل التقسيم الدولي الجديد للعمل والذي يحكم المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي في ثلاثة عناصر أساسية[22].

- سوق عالمي وحيد تقوده مبادئ التجارة الرأسمالية.
- دول متعددة القدرات تقودها الولايات المتحدة الأمريكية
- تقسيم ثلاثي القوى التي تتعامل مع السوق : المركز، شبه المحيط ،المحيط.

تشتمل كل منطقة منها على مجموعة من الدول يتمدد لها ادوار وظائف معينة في السوق الدولية و هذه العناصر الثلاثة السابقة تكون النظام الرأسمالي العالمي و الغاية من هذا التقسيم هو تحديد المناطق الاقتصادية و كذا الوظائف والأدوار المستندة إلى كل منطقة في المعاملات الدولية .

[22]-د. أنظر عادل أحمد حشيش ، العلاقات الإقتصادية الدولية،دار الجامعة الجديدة للنشر (ص 51)

ا–أول هذه المناطق المحور أو المركز(the core ) تنتمي إليهاالدول التي تتمتع ببيئة صناعية و تكنولوجية راقية ، تقودها الولايات المتحدة الأمريكية و تشاركها اليابان ،كندا ، كوريا الجنوبية ،ألمانيا ،انجلترا ،كندا.

وهذه المجموعة تتميز باستخدام العمالة و الماهرة ذات المعرفة المتقدمة و الأجور المرتفعة، تتعدد منتجاتها ومشروعاتها ذات الحجم الكبير و تتمتع بمستويات قليلة من البطالة و غالبا ما تكون بطالة أجنبية.

ويلاحظ إن انتعاش هذه الاقتصاديات يؤدي غالى انتعاش الاقتصاد العالمي ، وركود هذه الاقتصاديات يؤدي إلى ركود الاقتصاد العالمي.

تحتكر هذه الدول التكنولوجيا المتقدمة كما تسود نظمها القانونية السوق الدولية وغالبا ماتحدد ظروف إنتاج بعض منتجاتها الأسعار العالمية (دور أمريكا بالنسبة للإنتاج الزراعي) و تسود هذه المجموعة الرفاهية الاقتصادية (زيادة الدخل الفردي و القومي)

وتوزيع الثروة يتميز لديها بالعدالة بالنسبة للبلدان النامية كما تعتبر مناطق و مراكز رئيسية للمشروعات المتعددة الجنسيات. وغلبا ما تمثل عملاتها عملات احتياط عالمية تكون غالبية السيولة الدولية.

وتتنافس دول هذه المجموعة على تصدير منتجاتها إلى المجموعة الثانية والثالثة.

و تتمثل هذه المنتجات المصدرة في منتجات جاهزة و مواد غذائية و براءات اختراع و علامات تحميها حقوق الملكية الفكرية والصناعية ، كما تصدر سلعا إنتاجية (رؤوس أموال) تتجسد فيها المعارف التكنولوجية ذات الاستخدام المزدوج (مدني،حربي).

عموما فهي تسيطر على المعلومات ووسائل النقل و الاتصال و تستورد من الدول المتخلفة الموارد الأولية و السلع التقليدية وتتمتع، بحماية السوق الداخلية من خلال التكتلات (.....والسوق الأوربية ) وبعض الإجراءات الخاصة مثل البيئة .

**ب–ثاني هذه المناطق شبه المحيط ( semi periphery )**

وهي مناطق قريبة من حيث المستوى و تنتمي إليها دول تتمتع مقدرات تكنولوجية تقليدية ، وبصناعات حديثة ترتبط بالمجموعة الأولى و بعناصر مشاركة في التكنولوجيا المتقدمة على أن تقوم بالتجميع و التركيب لحساب المجموعة الأولى . وتقوم بتقدير المنتجات الصناعية والزراعية التقليدية إلى المجموعة الأولى والثالثة.

تتواجد فيها فروع متعددة لمشروعات الشركات المتعددة الجنسيات، وتمارس المناطق الراهنة بعض الأنشطة الصناعية و تحصل من المجموعة الثالثة على الموارد الأساسية و الأولية، ومن أهم امثلاتها: جنوب اوروبا ،وإسرائيل ،وجنوب إفريقيا ، النمور الأسيوية و الصين،تايلندا،ماليزيا، الصين، الجنوبية ،اندونيسيا، الفلبين، الفيتنام .

**ج– وثالث هذه المناطق هي منطقة المحيط ( periphery)**وهي المناطق البعيدة عن المركز (من حيث المستوى الاقتصادي ) وهي أساسا مجتمعات تقليدية متخلفة فنيا ، منخفضة الأجور و المهارات و غالبا ما كانت مستعمرات سابقة ترك فيها المستعمر نظم تقليدية و رعاية صحية و تجهيزات فنية ، ولكنهما نظم متخلفة و شكلية و غير ديمقراطية تنقصها المهارات أو التجربة أو القدرة على تطوير البيئة الأساسية .

تتميز المناطق الحالية بوجود الازدواجية بين القطاعات التقليدية والحديثة وتعتمد على تصدير مواد أولية أو زراعية أو منجميه أو حتى مواد إستراتجية (البترول) و بعض الصناعات التقليدية.

وتمثل هذه المناطق غالبا مرحلة معينة من الصناعة (المرحلة الأخيرة)،أو تصنيع بعض الأجزاءأو المواد الوسيطة حتى تتدعم التبعية و الارتباط مع الدول الكبرى و البعض يقيم صناعات حديثة قليلة العمالة حتى تستمر البطالة في تأثيرها في انخفاض الأجور،وتشارك

على عملية الاستثمار المباشر عن طريق فروع الشركات المتعددة الجنسيات وهي غالبا مختلفة ثقافيا و تكنولوجيا و لا تتمتع بالاستقلال التكنولوجي، حيث يغيب عنها البحث التطور و التطوير وكما تتميز هذه المناطق الراهنة بسوء توزيع الدخل لتحقيق غرضين:

- **الأول:** خلق قوة شرائية زائفة لشراء سلع الرفاهية المستوردة من دول المجموعة الأولى والثانية (سيارات، تليفزيونات)بأسعارها المرتفعة.
- **الثاني:** تكوين رؤوس أموال داخلية قادرة على تصنيع بعض العلاقات الإجمالية طبقا لشروطها ومواصفتها و يتمدد دور هذه المناطق في التجارة الدولية على أساس أنها: سوق لتسوق منتجات الدول الصناعية أو تصنيع بعض منتجاتها آو تصدير سلعها التقليدية.

-كما توجد فجوة غذائية كبرى بينها و بين دول المجموعات الأولى و الثانية، وبالنسبة لها التنمية و النمو لها معنى واحد:زيادة كبيرة في الكميات الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة جودة الحياة لكل مواطن[23].

## بالتالي ماذا نستنتج من هذا التقسيم الدولي المعاصر للعمل ؟

-بعد ذكر أهم الخصائص الجوهرية التي تميز كل مجموعة و تمدد دورها في التجارة الدولية،فالحقيقة أن هناك بعض الظواهر العامة الأخرى التي تحدد العلاقة بين المناطق السابقة و تتمثل فيما يلي :

1-أن هذا التقسيم بين المناطق المختلفة،لا يقوم على ساس جغرافي أو إقليمي، بل هو على أساس تقسيم يقوم على **مناطق اقتصادية** بمعنى (أي أن التفرقة هي )

[23]- من أمثلة هذه الدول كافة الدول النامية بدرجات مختلفة و من بينها الجزائر

بحسب المستوى الاقتصادي و طبيعة الظروف التي تسود الاقتصاد و طبيعة الظروف التي تسود الاقتصاد ( مستوى الرفاهية ، الثقافية ، التكنولوجيا ،مستوى التعليم و المهارات .

2- إن هذا التقسيم يقوم على أساس علاقات السيطرة و التبعية(/Dominancedependence ) بين المركز و المحيط و شبه المحيط و تعود هذه السيطرة و التبعية أساسا إلى احتكار المجموعة الأولى و بعض عناصر المجموعة الثانية للصناعة و التكنولوجيا المتقدمة و تحقيق معدلات مبادلة من حيث الكم أو القيمة لصالحها اتجاه المجموعة الثانية و تمتعها بمركز الدائن و هي مصدر لرؤوس الأموال المحركة اتجاه المجموعات الأخرى . وفي بعض الأحيان نجدها تسيطر كذلك على المواد الغذائية مما ينجم عنه فجوة غذائية تجاه المجموعات الأخرى.

عموما المجموعة الأولى تسيطر على وسائل ومؤسسات التمويل والمدفوعات الدولية والتجارة بمعنى، FMI. WB. WTO، و تفرض شروطها للإصلاح الاقتصادي لتحقيق استمرار السيطرة على البلدان النامة.

2- ان التقييم الحالي ليس تقسيما ساكنا او مستقرا بل هو تقسيم ديناميكي ومتحرك.

تبين بعد الحرب العالمية الثانية أن المعجزة الألمانية،و المعجزة الإيطالية التي أثبتت إمكانية تفوق الدول المهزومة عسكريا من الناحية الاقتصادية على الدول التي كسبت الحرب عسكريا.

كذلك فإن التغيرات الهيكلية التي أصابت الاتحاد السوفيتي سابقا، قد حولت روسيا من المنظمة الأولى اقتصاديا إلىالمنطقة الثانية.

وعليه توصي المنظمات الدولية بعد هزيمة الاشتراكية بإتباع سياسة التحول إلى اقتصاديات السوق وتطبيق الخصخصة والتحرر الاقتصادي الخارجي، باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنقل من منطقة الى أخرى أكثر تقدما. والحقيقة ان ما يحدث في الواقع هو أكثر تعقيدا من مجرد اختيار سياسات وأولويات مصيرية. فاكبر دولة حققت معدلا مرتفعا من النمو الاقتصادي و استقبالا لرؤوس الأموال ،وتحول من منطقة إلى أخرى في الاقتصاد العالمي هو دولة تتبع الأسلوب الاشتراكي (الصين) .

- والواقع ان التقسيم الدولي الراهن للعمل رتب أثار خطيرة على العلاقات بين الدول أدت الى خلق ما يسمى بالتكتل الاقتصادي. فقد وجدت بعض الدول في التكتلات الاقتصادية الإقليمية من خلال الأسواق او المناطق الجمركية الحرة.

واحتلال مركز متقدم في المناطق الاقتصادية، حيث ان التكتل الاقتصادي ريعي توسيع السوق و تحويل المشروعات الوطنية الى مشروعات كبيرة دولية تستفيد من مزايا الإنتاج الكبير.

و هكذا فإن التجارة الخارجية غير محدودة تشجع على رفع مستوى الإنتاجية و الكفاءة و المنافسة. و تحقق الإيرادات و الصادرات من خلال هذا السوق (التكتل) كفيل بتحقيق النمو. مع فرض عدة عوائق عن طريق التجارة الخارجية (الجمارك، الحصص، الرقابة) ، ضد المنتجات الواردة من خارج التكتل.

–فالتكتل الاقتصادي هو الوسيلة الوحيدة لخلق السوق الكبيرة والمتسعة لتحقيق النمو الاقتصادي واحتلال مركز متقدم في التقسيم الدولي للعمل ومع ذلك مازال الاقتصاد العربي يتعثر في إقامة السوق العربية المشتركة.

***4 –الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين الدول**

ساعد تحرير التجارة الدولية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية، مع وجود الثورة التكنولوجية المعلوماتية بشكل كبير على الترابط بين مختلف دول العالم وأكثر عالمية

للأسواق واسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه من زيادة احتمالات وإمكانية التأثير والتأثر المتبادلين نظرا للتوزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين اكثر من دولة مما أدى الى تغيير موازين القوى الاقتصادية بمعنى لم تعد الركيزة الأساسية للقةو و القدرة الاقتصادية و هي الموارد الطبيعية. بل أصبحت تتمثل في امتلاك الميزة او القدرة التنافسية في المجال الدولي التي تدور حول التكلفة و السعر و الإنتاجية و الجودة. و هو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل interdependance بين دول العالم كان من نتيجتها ظهور اثار عدة أصبحت من السمات الأساسية للاقتصاد العالمي عند دخول القرن 21.

1. زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج نظرا للارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى انتقال الرخاء او الكساد حسب ما يحدث في العالم الخارجي.
2. سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية إيجابية كانت ام سلبية. فمثلا اذا حدثت موجة انتعاشية في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل سريعا الى البلدان لصناعية الأخرى و البلدان النامية و العكس صحيح (أزمة المكسيك).
3. تزايد أهمية الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في مختلف الدول.
4. السياسات الاقتصادية الداخلية للدول الصناعية الكبرى أصبحت ذات اثار تتجاوز حدودها و تترك بصماتها على اقتصاديات الدول الأخرى.

و يكفي الإشارة إلى أي حد يؤثر الارتفاع الطفيف في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية و تأثيره على الدول الأخرى.

5..زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة و ينتج ذلك عن إزالة أو تخفيف العوائق في درجة التدفقات الدولية السلعية و المالية و قيام أسواق عالمية لتسويق هذه السلع و الخدمات المختلفة التي بدورها تتصارع فيها الدول المختلفة.

و لعل الاتجاه نحو الإقليمية ( Regionalism ) الذي انعكس في قيام تكتلات اقتصادية عملاقة يمثل نوعا من التأمين ضد الحدة المتزايدة للمنافسة الدولية.

***5- ثورة المعلومات و الاتصالات و التكنولوجيا و تعميق عالمية الاقتصاد :**

كذلك يتميز الاقتصاد العالمي حاليا بوجود ما يعرف بالثروة الصناعية الثالثة التي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجية كثيفة المعرفة فمع دخول القرن 21 نلاحظ تعميقا مكثفا للثورة العلمية و التكنولوجية في جوانبها المتعددة و أهمها المعلوماتية و دورها المتزايد في مجالات الحياة المختلفة و التقنيات الحيوية، و اختراع او بالأحرى استنباط مواد جديدة و الالكترونيات الدقيقة و الإدارة الذاتية و العلمية و الإنسان الآلي و تحرير الإنتاج الصناعي من الاعتماد الكبير على المواد الأولية و العمالة. و قد انعكس ما تقدم على الفن الإنتاجي السائد الان فأصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة إذ تمثل القاعدة الأساسية لهذه الثروة في البحوث العلمية و التكنولوجيا المكثفة .

و تمثل الثورة الصناعية الثالثة الأساس المادي للاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية و تلعب دورا محوريا في تشكيله حيث تعد المحرك التغيير في جميع أجزاءه. و لقد ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج لعل من أهمها:[24]

1.**ثروة في النتاج تمثلت في احتلال المعرفة و المعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية** الإنتاج ، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقييم العمل الدولي حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة intra firm بحيث يتم توزيع انتاج الأجزاء

[24]راجع في ذلك بحث الدكتورة سميحة فوزي: النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي ومجلة البحوث والدراسات العربية، العدد55. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1944(ص32، 33).

المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية

2.ثورة في التسويق نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة ونتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات. حيث أصبح الصراع على الأسواق العالمية امرا حتميا لضمان الاستمرار.وقد ذلك جزئيا و الاتجاه الى تكون التكتلات الاقتصادية، و الاندماج الاقتصادي و الإقليمي بل وقيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات (المتعددة الجنسيات) التي تلعب دورا متزايدا في هذا المجال، و في دائرة هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة ، اتضح ان 92% من أصل 2400 تحالف استراتيجي في هذه الشركات تمت مع بداية عقد التسعينات بين الثلاثة الكبار في قمة الهرم القطبي الممثل على usa ، الاتحاد الأوربي واليابان .

3.النمو الكبير و المتعاظم في التجارة على التجارة الدولية و التدفقات المالية، الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية و تحرير التجارة الدولية من ناحية اخرى.

4.تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل حيث ارتبط الاقتصاد العالمي بشبكة جديد من العلاقات التجارية و المالية .ولا يستطيع احد ان يعزل نفسه عن ذلك على نطاق اي دولة من دول العالم ، بل ان الصدمات الاقتصادية الخارجية أصبحت تؤثر في باقي أطراف العالم إذا حدثت في إحدى أطرافه .

–وكل هذه الأثر الناتجة عن الثورة التكنولوجية أو الثروة الصناعية الثالثة بما تتضمنه من ثورة اتصالات و مواصلات و معلومات أدت إلى تعميق عالمية الاقتصاد او خاصية العولمة التي تتميز بها العلاقات الاقتصادية الدولية ، بحيث أصبحت تشكل بالفعل اقتصاد

عالمي و ليس مجرد اقتصاد دولي نتيجة لتعمق الاتجاه قوة العالمية globalisation وتقود العالم إلى قرية صغيرة.global village محدودة الأبعاد منافسة الأطراف.

فالعالمية لم تعد تسمح بترك أي بقعة في العالم معزولة عن السياق العالمي ، بل تعمل على تعميق التواجد على كافة المستويات الإنتاجية و التمويلية والتكنولوجية و التسويقية و الإدارية و بالتالي تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات و تعميق عالميتها .

***6-تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات :**

ان الشركات دولية النشاط أصبحت تعرف بشركات متعددة الجنسيات[25]، هي أيضا الشركات عابرة القوميات و أخيرا هي الشركات العالمية النشاط و التي تعتبر في كل معاينتها إحدى السمات الأساسية للاقتصاد العالمي ، فهي تؤثر بقوة على هذا الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها على شكل استثمارات مباشرة وسط نقل التكنولوجيا و الخبرات التسويقية و الإدارية وتأكيد ظاهرة العالمية في كافة المستويات الإنتاجية و التمويلية و التكنولوجية و التسويقية و الإدارية.

يكفي الإشارة على هذا المجال إلى ان هذه الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة ، تلعب دور القائد على الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الانتاجي إلى ان يصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة ، و بالتاي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العالمية الاقتصادية أو( العولمة )

و من أهم المؤشرات الدالة على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات يتمثل في تشكيل و تكوين و أداء الاقتصاد العالمي المعاصر لعل من أهمها :

1-ما يشير له التقرير الذي نشرته مجلة (fortune ) الأمريكية في 1995 أنّ هذه الشركات تستحوذ على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية ، و معظم الاستثمار الأجنبي المباشر[26].

[25] Transnational corporations

[26]- Direct Foreign Investment

في أنحاء العالم و كذلك تلعب دورا مؤثرا في التمويل الدولي.

2-حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات و هذا ما يوضح مركزها في التسويق الدولي.

3- كذلك تجاوزت الأصول السائلة من الذهب و الاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي،ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات **في السياسة النقدية الدولية و الاستقرار النقدي العالمي**[27].

4-يضاف إلى ذلك الدور القائد الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في ال**ثورة التكنولوجية**،فهي مسئولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التي يرجع معظمها لجهود البحث العلمي و التطوير التي قامت بها هذه الشركات.

ويكفي الإشارة إلى أي حد يؤثر الارتفاع الطفيف على أسعار الفائدة على الدول الأخرى.

-زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبير وينتج ذلك عن إزالة أو تخفيف العوائق في درجة التدفقات الدولية السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية لتسويق هذه السلع والخدمات المختلفة و التي بدورها تتصارع فيها الدول المختلفة.

ولعل الاتجاه نحو الإقليمية ،الذي انعكس في قيام تكتلات اقتصادية عملاقة يمثل نوعا من التامين ضد الحدة المتوازية للمنافسة الدولية .

## 7-تزايد التكتلات الاقتصادية و الترتيبات الإقليمية الجديدة. تزايد التكتلات الاقتصادية و الترتيبات الإقليمية الجديدة:

- **الايطار النظري للتكتلات الاقتصادية :**

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الأزمات والمخاطر التي خلفتها هده الحرب لكن الظاهرة أخدت قوة

[27]- د. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**،دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، **2008**، ص 279.

دفع جديدة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين. أين أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة تفر منها الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة و دلك انطلاقا من اعتباره الوسيلة لتحقيق التطور على جميع الأصعدة.

- **مفهوم التكامل الاقتصادي و مقوماته :**

تعددت المفاهيم التي تناولها الاقتصاديون حول هدا الموضوع و يرجع دلك إلى التيارين على و جهات نظرهم حول الهدف المرجو من العملية التكاملية و من بين هده المفاهيم نذكر:

- ✓ التكامل الاقتصادي في صورته الحديثة، تتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية(دولتين أو أكثر) باتجاه تحقيق الاندماج منها، و إزالة مظاهر التميز القائمة فيها بين هده الوحدات نحو تكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة.
- ✓ تعتبر علاقة التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية على علاقات التعاون الاقتصادي و بالتالي فان لكل من هدين النوعين من العلاقات الاقتصادية الدولية سمات متميزة عن الأخرى.

حسب BELA BALASSA اعتبر أن التكامل عملية وحالة ،بوصفه عملية تتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتهية إلى دول قومية مختلفة، وبوصفه حالة فإنه يتمثل في إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القوميةويتجسد التكامل من خلال العملية التكاملية التي بمقتضاها يتم إزالة كافة العقبات التي تتعرض وجه التجارة القائمة بين مجموعة من الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي ة و التي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية وكذلك العقليات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هده الدول من تنسيق و خلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة.

ومن خلال ما سبق يتضح أن التكامل الاقتصادي هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية بهدف إذابة اقتصاديات هده الدول في اقتصاد واحد و إلغاء كافة القيود على حركة السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال فيما بينهم ودلك التنسيق بين سياستها الاقتصادية

أسس التكامل الاقتصادي: أهمها:

- إلغاء القيود على حركة السلع.
- إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج (توحيد الأجور )
- تنسيق السياسات النقدية والمالية( توحيد الضرائب)
- تنسيق السياسات الإنتاجية وذلك بتخصص كل دولة من التكامل في إنتاج السلع التي تتميز منها بميزة تنافسية أكبر من غيرها مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض أسعار السلع والرفع من يؤديها

**أهداف التكامل الاقتصادي :**

- توسيع حجم الأسواق
- تحسين شروط التبادل التجاري
- العمل على الاستفادة أكثر من اليد العاملة وتخفيض نسبة البطالة
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية ودلك من خلال توسيع حجم السوق و توفير اليد العاملة و التقليل من تكاليف الاستثمار و الزيادة في عوائدها و دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح و بالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات منو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الفنية و في غيرها من الدول النامية و معنى دلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء و حدات التكتل و تعملFMIعلى إيجاد نوع بين الترابط بين هذه التكتلات و لعل من أهم التكتلات الاقتصادية العلاقة التي تكونت هناك :

❖ الاتحاد الأوروبي الذي أصبح إلى حد الآن 28 عضو ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوى على التجارة العالمية.

❖ التكتل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية الذي ظهر منذ يناير 1989 و تطور في فبراير 1991 ليضم الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك و يعرف باسم NAFTA.

وهناك التكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسفيك حيث توجد ثلاثة محاور رئيسية للتجمع الاقتصادي في تلك المنطقة ،و الذي يبرز دور النمو أساس الآسيوية و معظم اليابان في النظام الاقتصادي العالمي الراهن وهذه المحاور هي:

- **المحور الأولASEAN**
- **المحور الثانيAPEC** وهي جماعة التعاون الاقتصادي لاسيا و وتضم دولة المحيط الهادي
- **المحور الثالث** : جماعة جنوب آسيا و شبه القارة الهندية و المفروضة باسم ساركSAARC[28] و ينظم 8 دول و هم الأكثر فقر.
- تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي عام 1989 بدعوة من أستراليا ذلك من أجل تكوين نقطة الالتقاء بين اقتصاديات آسيا و المحيط الهادي و الاتفاق على سياسة الانفتاح و تحرير الاقتصاد في البلدان الأعضاء و APECذلك من اجل مجابهة مواجهة التكتلات الاقتصادية التي كانت تشكل حول العالم و اتخذت سنغافورة مقرا لها: [29]
- **جماعة جنوب آسيا و شبه القارة الهندية**

تأسست في 08-12-1985 هذه المنظمة اقتصادية وبيو سياسية أنشئت لتقرير التنمية الاجتماعية والاقتصادية الاستقرار والرفاهية الاقتصادية وتسعي جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي ببنجلادش، بوتان، الهند،المالديف، النيبال، باكستان، وسيريلانكا وأفغانستان.

## 8. تنامي دور المؤسسات العالمية في إدارة الشؤون النقدية و المالية و التجارية للاقتصاد العالمي

لعلى من الخصائص العامة للاقتصاد العالمي المعاصر هو تزايد دور المؤسسات العالمية في إدارة هذا الاقتصاد بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفياتي السابق وبالتالي تلاشي التنظيمات الاقتصادية لهذا المعسكر وانشاء منظمة

[28] -The south Easian Association For Regional Cooperation.

[29]-د.عثمان أبو حرب،المرجع السابق ذكره، ص 289.

تجارة العالميةWTOفي أول يناير 1995 و انضمام دول العالم إليها و من ثم اكتمالا لظلع الثالث من المؤسسات الاقتصاد العالمي التي تعمل على إدارته من خلال تطبيق مجموعة السياسات النقدية و المالية و التجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم حيث أصبح هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة هدا النظام من خلال تطبيق تلك السياسات هي :

- ✓ صندوق النقد الدولي المسؤول عند إدارة النظام النقدي الدولي
- ✓ البنك الدولي و توابعه المسؤول عن إدارة النظام المالي الدولي
- ✓ منظمة تجارية العالمية المسؤولة عن إدارة التجارة العالمية

وقيام الاقتصاد العالمي على تلك المؤسسات يعتبر من أهم دعائم المميزة له حيث أصبح هناك إطار مؤسسي متكامل لهذا الاقتصادومن أهمها مجلس المعونة الاقتصادية و المتبادلة الكومكون .

ناهيك عن تعاظم هذا الدور في ظل تزايد مبدا المشروطية الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي المرتبط بالتمويل الدولي المرتبط بالتمويل الدولي.
فمثلا لم يعد من الممكن الحصول على قروض التصحيحات الهيكلية من البنك الدولي إلا شرط الوصول إلى اتفاق مساندة FMIو العكس صحيح في بعض الحالات.

**9. وجود ملامح هيكلية جديدة الاقتصاد العالمي المعاصر:**

وذلك من حيث مستوى التطور و معدل النمو الاقتصادي ، حيث أصبح تقسيم الدول الاقتصاد العالمي لا يخضع للتقسيم القديم ، أي وجود دول دول متقدمة و دول نامية فقط أو عليه و فقير فقط بل أصبحت الهيكلة الجديدة للاقتصاد العالمي المعاصر تستوعب التقسيمات و التكوينات التالية :

-مجموعة الدول الأعلى تطورا :وهي على وجه التحديد USA اوربا الغربية و شمال شرق آسيا (اليابان) ، وتعتبر البلدان الأعلى دخلا.

-الدول النائمة والسائرة في طريق النموو تشمل الدول حديثة التصنيع شرق اسبيا (بالإضافة إلى الصين).

-وبعض بلدان أمريكا اللاتينية، وتعتبر فئة بلدان الدخل المتوسط في العالم.

-الدول المتخلفة اقتصاديا وهي ما يمكن إن يعبر عنها بالبلاد الأقل نموا و تقع ضمن الشركة الدنيا من فئة الدخل الأوسط و الشريحة العليا من فئة الدخل المنخفض.

-البلاد المتخلفة اقتصاديا وتنقسم من ناحيتها إلى قسمين :

- اقل البلد نموا least développing و تقع تقريبا ضمن الشريحة الوسطى من الفئة منخفضة الدخل.
- وعلى أدنى الهرم يوجد القسم الذي .... اقل البلاد الأقل نموا least less developing countries وهي شريحة الدنيا في الفئة منخفضة الدخل و تشمل الأجزاء الأشد فقرا من العالم الثالث .

ويمكن لهذه الهيكلة الجديدة إن تبرز أنماطا جديدة لتقسيم العمل الدولي بحيث يمكن للدول الساعية إلى النمو[30]أن تصل إلى مرتبة الدول الأعلى تطورا على مرحلة ما و تتغير موازية ، أما الدول المتخلفة و المتأخرة اقتصاديا إذا لم تنشط و تكون على مستوى التنافسية التي تسود هذا الاقتصاد فقط، تسقط إلى أدنى مستوى.

## 6-المحور السادس

## علاقة التجارة الخارجية بالناتج الداخلي الخام

تعد التجارة الخارجية المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في دول العالم كافة، اذ توسعت بشكل كبير بين الدول بسبب زيادة الإنتاج وسهولة نقل السلع، وكذلك بسبب نشوء التكتلات

[30]-developing countries

الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية، وأصبح لا يمكن عزل الدول بعضها عن بعض، بسبب اعتماد كل منها على الآخر في تصدير الفائض من السلع والخدمات، واستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة التي تساهم في نموها الاقتصادي.

ولموضوع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي أهمية خاصة، إذ يلعب قطاع الصادرات دورا مهما في النمو الاقتصادي، باعتباره المحدد لوفرة أو ندرة النقد الأجنبي الذي يلعب دورا فعالا في النمو الاقتصادي. فضلا عن أن نماذج النمو الاقتصادي تبين أن التكوين الرأسمالي هو الوسيلة الأساسية في تحقيق النمو، وان قدرة الدول النامية على تحقيق التراكم الرأسمالي محدودة، وذلك بسبب نقص المدخرات المحلية. وبما أن الهيكل الإنتاجي لهذه الدول غير مكتمل فان التراكم الرأسمالي فيها يعتمد على استيراد السلع الرأسمالية، ولكن قدرة هذه الدول للاستيراد تتحدد بالعملات الأجنبية التي تحصل عليها من الصادرات لذلك يجب أن تنمو الصادرات بمعدلات تمكن الإيرادات من النمو بالقدر اللازم لتحقيق معدلات النمو المطلوبة، وكلما كان معدل نمو الصادرات مرتفعا فان ذلك يؤدي الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

و إنأول من أشارإلىإن الصادرات هي المحرك للنمو الاقتصادي هو الاقتصادي الانجليزي دنس روبرت سون وذلك في مقالة نشرها عام 1940، وجاء بعده نركسR.Nurks ، وحاول أن يثبت أن زيادة الصادرات هي التي أدت إلى النمو في البلدان المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي عام 1971 أوضح الاقتصادي B.Balassa وغيره من الاقتصاديين، حجم الارتباط بين التجارة والنمو، وبينت الدراسات أن نمو الصادرات له تأثير كبير في الناتج المحلي الإجمالي. إن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى زيادة صادراتها، ومن جهة أخرى فان زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو اقتصادي سريع .

وفي دراسة أجراها ( S.Lawrence and E. Weinstein) تؤكد أن الدول التي تعمل على زيادة صادراتها ينمو اقتصادها بشكل سريع وتزداد وارداتها من الدول الأخرى .

إن اثر النمو على التجارة الخارجية يتحدد في الحالات الاتية :

– النمو الذي يؤدي إلى زيادة التجارة : من خلال زيادة عرض الدولة من الصادرات وزيادة طلبها على الواردات بنسبة أعلى من نسبة الزيادة في الناتج الوطني، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبي فيحجم التجارة الخارجية

2- النمو المحايد بالنسبة للتجارة : ويؤدي هذا النوع من النمو إلى زيادة صادرات و واردات الدولة بنفس نسبة الزيادة في الناتج الوطني

3- النمو الذي يؤدي إلى تقليل التجارة : يؤدي إلى زيادة صادرات و واردات الدولة بنسبة تقل عنالزيادة في الناتج الوطني.

-يعتبر الناتج الداخلي الخام ( GDP ) مقياسا و مؤشر النمو، فهنالك ثلاثة طرق لحساب الناتج الداخلي الخام:-طريقة الإنتاج، طريقة الإنفاق و طريقة الدخل. أسهل طريقة التي يمكن الاعتماد عليها عند حساب الناتج الداخلي الخام هي طريقة الإنفاق،فمحتوى هذا الناتج في خالة الانغلاق هو كالتالي : [31] GDP=C+I+G بمعنى أنّ نمو الناتج القومي في هذه الحالة يتوقف بصفة أساسية على حجم و نوعية الاستثمارات( I)وعلى سلامة السياسات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الإنفاق الحكومي (G) و الجزئية المتمثلة في استهلاك العائلات ( C).

أما في حالة الإنفتاح فإنّ [32]GDP=C+I+G+(X-M). فإنّ (X-M) الذي هو عبارة عن صافي الصادرات و يمثل التجارة الخارجية فإنه يعتبر أحد عوامل النمو الذي قد تفوق أهميته **نمو الناتج الداخلي الخام** الذي يعتمد على استهلاك العائلات،استثمار المؤسسات و الإنفاق الحكومي.

يميز صفي الصادرات ثلاثة حالات:

1-X-M=0 :معناه أنّ الميزان التجاري في حالة توازن بحيث نصدر بقدر ما نستورد.

2-X-M<0 هذا يدل على أنّ صادراتنا أكثر من الواردات أي هنالك فائض في الميزان التجاري .

3-أما إذا كانX-M>0 أو سالبا معناه نستورد أكثر مما نصدر بالتالي يصبح الميزان التجاري في حالة عجز مما قد يؤدي يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات الأمر الذي

[31]-GDP means Gross Domestic Product, c:house hold consumption, I:enterprises investments, G: Government spending.

[32]-X : Exports- M : Imports.

يؤدي إلى الاستدانة الداخلية مثلما لجأت إليه الجزائر و المتمثل في الائتمان الغير تقليدي و ذلك عن طريق طبع الأوراق النقدية من طرف البنك المركزي من أجل تمويل الخزينة العمومية أي ما يسمى بالغة الفرنسية [33]( Le crédit non conventionnel )أو اللجوء إلى المؤسسات الدولية من أجل الاقتراض لسد هذا العجز كا حل قد تخضع فيه الدولة لشروط هذه المؤسسات مثل إعادة الهيكلة و خصخصة المؤسسات العمومية...إلخ.

[33]-www.tsa-algerie.com

# قائمة المراجع

## 1-مراجع باللغة العربية :


1-العدلي أشرف أحمد ،**التجارة الخارجية**،مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة،الطبعة الأولى،2006.

2- حسين عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية،الدار الجامعة،بيروت،مطابع الأمل.

3-خلاف عبد الجابر خلاف، العلاقات الاقتصادية الخارجية،مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،1999.

4- عطية ناصف إيمان،مبادئ الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة للنشر،2007.

5-موردخان كريانين،تعريب إبراهيم منصور محمد و عطيةعلي مسعود ،الإقتصاد الدولي(مدخل السياسات)،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،2007.

6-محمد عيسى عبد الله،موسى ابراهيم،العلاقات الاقتصادية الدولية،دار المنهل اللبناني،1998.

7-بيلا بلاسا : نظرية التكامل الإقتصادي،ترجمة راشد البراوي،دار النهضة العربية،القاهرة،1974.

8-مجدي محمود شيهاب،سوزي عدلي،أسس العلاقات الاقتصادية الدولية،منشورات الحلبي الحقوقية،2006.

9- إدلمان سبيرو جون، ترجمة خالد قاسم،تحرير سمير حداد،سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية،مركز الكتاب الأردني المحدودة،1987.

10- رشدي شيحة –مصطفى ، الأسواق المالية: المفاهيم و النظريات و السياسات ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،1999.

11- أبو شرار علي عبد الفتاح ،الإقتصاد الدولي:نظريات و سياسات،الطبعة الثانية، دار الميسرة، الأردن،2010.

14- حسين عوض الله زينب ،الإقتصاد الدولي:"نظرة عامة على بعض القضايا"،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية،1999.

15- ساموبلسون بول أ. ، د.نوردهاوس ويليام،**الإقتصاد**،ترجمة: عبد الله هشام،مراجعة:د. الدباغ أسامة،ترجمة الطبعة الخامسة عشر،الأهلية للنشر والتوزيع،المملكة الأردنية الهاشمية،عمّان.

16- د. حشيش عادل أحمد ،**العلاقات الإقتصادية الدولية**،دار الجامعة الجديدة للطبع و النشر والتوزيع،الإسكندرية،2005.

17-د.أبو حرب عثمان،**الإقتصاد الدولي**،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2008.

## مراجع باللغة الأجنبية

1-Caves,Richard E., "Intra-Industry Trade and Market Structure inthe Industrial Countries", Oxford Economic Papers, juillet 1981,p. 203-23.

2- Clair Claude, Olivier Gaussens et Duc Loï Phan, "Le commerce international intra-branche et ses déterminants d'après le schéma de concurrence monopolistique : une vérification empirique", Revue Economique, mars1984, p. 347-78.

3- Dixit Avinash K. et Joseph E. Stiglitz, "Monopolistic Competition andOptimum Product Diversity", The American Economic Review, juin1977, p. 297-308.

4- Dominiques Pantz,Institutions et politiques commerciales internationales, Armand Colin,Paris,1998.

5- Finger, J. Michael et Dean DeRosa, "Trade Overlap, ComparativeAdvantage and Protection", in Giersch, Herbert, éd., 1979, op.cit.,p. 213-40.

6- Finger, J. Michaei, "Trade Overlap and intra-industry Trade", Economic *Inquiry, décembre 1975, p. 581-89.*

*7- Finger, J.M., Trade Overlap and the Theory of International Specialization : a Statistical Study of the Heckscher-Ohlin and Linder Theories as Alternative Hypotheses, Ph.D., 1967,*

*University of North Carolina,*University Microfilms, Inc., Ann Arbor, Michigan, 1968.

8- Greenaway David et Chris Milner, "A Cross Section Analysis of IntraIndustry Trade in U.K.", European Economic Review, 1984, p. 319-44.

9- Greenaway David et Chris Milner, "Intra-Industry Trade : Current Perspectives and Unresolved Issues", Weltwirtschaftliches Archiv, no 1,1987, p. 39-57.

10- Grubel Herbert G, et P.J. Lloyd, Intra-Industry Trade, Londres, MacMillan,1975.

11- Havrylyshyn O. et E. Civan, "Intra-Industry Trade and the Stage ofDevelopment : a Regression Analysis of Industrial and DevelopingCountries", in Tharakan, P.K.M., éd., 1983, op. cit., p. 111-140.

12- Hirsch Zeev et Baruch Lev, "Trade and per Capita Income Differentials : aTest of the Burenstam-Linder Hypothesis", World Development,septembre 1973, p. 13-17.

13- Hoftyzer, John, "Empirical Verification of Linder's Thesis : Comment",Southern Economic Journal, avril 1975, p. 694-98.

14-Hotelling, Harold, "Stability in Competition", The Economic Journal, mars1929, p. 41-57.

15- Hufbauer, Gary C., "The Impact of National Characteristics and Technology on the Commodity Composition of Trade in Manufactured Goods",in Vernon Raymond, éd., 1970, op. cit., p. 145-231.

16- Kennedy, Thomas E. et Richard McHugh, "Taste Similarity and TradeIntensity : a Test of the Linder Hypothesis for United States Exports", Weltwirtschaftliches Archiv, no 1, 1984, p. 84-96.

17-Kohlhagen, Steven W., "Income Distribution and 'Representative Demand'in International Trade Flows : an Empirical Test of Linder's Hypothesis", Southern Economic Journal, juillet 1977, p. 167-72.

18- Lancaster, Kelvin J., "Intra-Industry Trade under Perfect MonopolisticCompetition", Journal of International Economics, mai 1980, p. 151-75.

19- Lassudrie-Duchêne, Bernard, "La demande de différence et l'échangeinternational", Economies et Sociétés, Cahiers de l'ISEA, juin 1971, p. x.

20- Loertscher, Rudolf et Frank, Wolter, "Determinants of Intra-IndustryTrade : Among Countries and Across Industries", WeltwitschaftlichesArchiv, 1980, p. 281-293.

21- Mucchielli, Jean-Louis et Fabrice Mazerolle, "Echanges intra-branche etintra-produit, et spécialisation internationale de la France 1960-85",Revue Economique, novembre 1988.

22- Mucchielli, Jean-Louis, Les firmes multinationales, mutations et nouvellesperspectives, Paris, Economica, 1985.